



الرئيس:	السيد موتوك	(رومانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد روغاتشيف
	الأرجنتين	السيد مايورال
	البرازيل	السيد فالي
	بنن	السيد أيدوهو
	الجزائر	السيد بعلي
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيد ماهيغا
	الدانمرك	السيدة لوي
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا	السيد دوكلو
	الفلبين	السيدة كروز
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمبر جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باترسون
	اليابان	السيد كيتاوكا
	اليونان	السيد فاسيلاكس

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2005/636)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المرأة والسلام والأمن

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن

(S/2005/636)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني

تلقيت رسائل من ممثلي استراليا وألمانيا واندونيسيا وأيسلندا وإيطاليا وبنغلاديش وبيرو وجنوب أفريقيا وساموا وسري لانكا والسلفادور والسويد وغينيا وبيجي وكرواتيا وكندا وكينيا وليختنشتاين وماليزيا ومصر وميانمار وناميبيا والنرويج والنمسا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعترزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان السالفة الذكر

المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي

توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وجه مجلس الأمن دعوات، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيدة راشيل ماينجا، المستشارة الخاصة للأمين العام بشأن القضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، والسيدة نولين هيزر، المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

تقرر ذلك.

ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيدة سويتا نوري، مديرة المكتب القطري لفرع أفغانستان التابع لمنظمة المرأة في خدمة المرأة الدولية، والسيدة هيلين داندي، المستشارة الإقليمية لشبكة المرأة الأفريقية من أجل السلام في غرب أفريقيا.

تقرر ذلك.

أدعو السيدة نوري والسيدة داندي إلى شغل المقعدين المخصصين لهما في قاعة المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيدة إلسي - برناديت اونوبوغو، مستشارة الشؤون الجنسانية بأمانة الكمنولث.

تقرر ذلك.

أدعو السيدة اونوبوغو إلى شغل المقعد المخصص لها

في قاعة المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد انديرس ب. جونسون، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي.

تقرر ذلك.

أدعو السيد جونسون إلى شغل المقعد المخصص له

في قاعة المجلس.

١٣٢٥ (٢٠٠٠) من دون إجراء مشاورات واسعة وشاملة مع ممثلي المجتمع المدني.

وأقدم بالشكر أيضا إلى مكتب المستشارية الخاصة للأمين العام بشأن القضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة. وقد ساعد زملاؤنا في الأمانة العامة للأمم المتحدة كثيرا وساهموا مساهمة كبيرة في نتيجة جلستنا اليوم.

وسأوجه في وقت لاحق دعوة إلى المشاركين لمشاهدة فيلم فيديو يعرض مقابلة مع امرأة كانت مفاوضة للسلام وهي حاليا عضو في البرلمان في بوروندي، وكذلك مقابلات مع نساء ممثلات مرموقات أخريات. ويبين الفيلم مشاركة المرأة في إعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الصراعات. وأود أن أعرب عن امتناني لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على توفيرهم هذا الفيلم الوثائقي المهم.

أخيرا، أود أن أشكر كل المتكلمين مقدما. وبإمكاني أن أطمئنهم إلى أن ملاحظاتهم وتوصياتهم مرحب بها وأنها ستكون موضوع بحث في المجلس مستقبلا.

أعطي الكلمة الآن لنائبة الأمين العام، معالي السيدة لويز فريشيت.

نائبة الأمين العام (تكلمت بالانكليزية): اسمحو لي في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وعلى تكريسها لموضوع مشاركة المرأة في عمليات السلام.

إن مبدأ مشاركة المرأة هو جوهر القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتطالب هذه الوثيقة التاريخية الدول الأعضاء بضمان زيادة تمثيل المرأة في جميع مستويات اتخاذ القرار. ولقد ازداد الوعي بتلك المسألة والإقرار بها بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة، في المجتمعات المتضررة من الصراع

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على الأعضاء الوثيقة S/2005/636، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن. وأود أيضا أن أسترعي الانتباه إلى الوثيقة S/2005/664، التي تتضمن رسالة موجهة من الممثل الدائم لرومانيا مؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ إلى الأمين العام، يحيل بها ورقة مفاهيمية لهذه الجلسة.

أرحب بحضور نائبة الأمين العام، معالي السيدة لويز فريشيت، في هذه الجلسة.

تمهيدا، أود أن أقول إنه يسرني على وجه التحديد أن افتتح مناقشة اليوم للاحتفال بالذكرى السنوية لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عن المرأة والسلام والأمن. لقد كان هذا القرار بالفعل نقطة تحول في أنشطة المجلس، لأنه أبرز المساهمة الضرورية التي تقدمها المرأة إلى السلام والأمن. وبعد خمس سنوات من اتخاذه، ستعرب هذه الجلسة عن عزمنا الجماعي على تعزيز دور المرأة في منع الصراع وحله. وإنني على ثقة بأنها ستكون مناقشة ناجحة.

وأثناء الإعداد لهذه الجلسة لمست النوايا الطيبة والالتزام والموازة من العديد من شركائنا وأود أن استغل بعض الوقت لأشكر أكبر عدد منهم حسبما يسمح طول أناة الأعضاء.

أبدأ أولا بزملائنا من بعثة الدائمك الدائمة لأعرب لهم عن تقديرنا على تفانيهم ومهارتهم في تنظيم اجتماع صيغة أريا الذي عقد قبل يومين. وغني عن القول إن العمل والآراء والشواغل والعبء التي يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تشاطرنها فيها تحظى بتقدير المجلس وبتقدير بلداننا، على وجه الخصوص. ولا يمكننا أن نأمل في نجاح تنفيذ القرار

السيدة نويلين هيذير، المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

وتتطلع الأمانة العامة إلى مشورة المجلس ودعمه العملي في إطلاق المبادرات لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وإيجاد سبل أفضل لتمكين المرأة، وتبادل أفضل الممارسات، وتعزيز دور المرأة في صنع القرار على جميع الصعد. وآمل أن تساعد هذه المناقشة على دفع تلك العملية قدما. وبتلك الروح، أتمنى للأعضاء جلسة ناجحة تماما.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر نائبة الأمين العام، السيدة لويز فريشيت، على بيانها.

تُتاح الآن للمجلس فرصة لمشاهدة شريط فيديو كنت قد أشرت إليه في ملاحظاتي الاستهلاكية. تم عرض شريط فيديو على الشاشة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على تزويدنا بذلك العرض القوي للفيديو. وكثيرا ما نتكلم أيضا عن كيفية تنمية النهج الاستباقية لمشاركة النساء في عمليات صنع القرار واشتراكهن في إعادة بناء مجتمعاتهن. ومن مشاهدتنا ذلك الفيلم، أعتقد أننا رأينا كيف يمكن أن تكون المرأة مفاوضة قوية وداعية قوية للسلام والمصالحة.

ومن كبار مسؤولي الأمم المتحدة الملمين أيضا بهذه التجارب رئيس إدارة عمليات حفظ السلام. بمنظمتنا، وكيل الأمين العام جان - ماري غينو، ويسرني كثيرا أن أعطيه الكلمة.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أتمكن من اغتنام هذه الفرصة لتبادل أفكارنا بشأن التقدم الذي تم إحرازه، والتحديات التي ما زالت قائمة، في تنفيذ القرار

وفي المجتمع الدولي على حد سواء. ومع ذلك، وبعد خمس سنوات من اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وفي أغلب أنحاء العالم - خاصة في الأجزاء التي تعاني من الصراعات المسلحة - ما زال تمثيل المرأة غير كاف على طاوولات المفاوضات أو على طاوولات مجالس الوزراء أو على طاوولات المؤتمرات. وواضح أنه يجب على الحكومات أن تضاعف جهودها.

ويجب علينا أن تفعل الشيء ذاته في الأمم المتحدة نفسها. فيجب أن نعين المزيد من النساء بمناصب عليا في عمليات السلام، ويجب أن نكون أكثر استباقية في فعل ذلك. ولكننا نعول على الدول الأعضاء في تقديم مرشحات قويات إلينا.

ويجب أن نضع نهجا أكثر نظامية في التشاور مع النساء في أولى مراحل عمليات السلام، بما في ذلك المناقشات التي تُجرى لوضع الدساتير، والإصلاح القضائي، والمصالحة. ويجب أن نبقي في أقصى درجات اليقظة لمنع المزيد من حالات الاستغلال والإساءة الجنسيين من موظفي وحفظ سلام الأمم المتحدة، وهي حالات سببت أضرارا كبيرة لمكانة عملياتنا السلمية وتسببت في جروح شديدة لنفس الذين نعمل على مساعدتهم.

وسيستمع المجلس بعد قليل إلى بيان من السيد جان - ماري غينو، الذي سيقدم تقريرا عن آخر تطورات التقدم المحرز في إدارة عمليات حفظ السلام نحو تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وسيستمع المجلس أيضا من السيدة راشيل ماينجا، المستشارة الخاصة للأمين العام للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، بشأن تقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر عن المرأة والسلام والأمن (S/2005/636)، الذي يتضمن خطة عمل لتنفيذ القرار على نطاق المنظومة بأكملها. علاوة على ذلك، يستمع المجلس إلى بيان من

القواعد التي وضعتها البعثة لانتخابات الجمعية البرلمانية لكوسوفو، مما أدى إلى شغل النساء ما نسبته ٢٨ في المائة من المقاعد في عام ٢٠٠١. وفيما بعد، كان الدعم المقدم من وحدتي نوع الجنس في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي فعالا في كفالة توفير الدستورين المعتمدين حديثا ضمانات لحقوق المرأة. وهذا العام، لأول مرة في تاريخ بوروندي، انتخب هذا البلد ما يزيد على ٣٠ في المائة من النساء لعضوية البرلمان الوطني، وكما رأى الأعضاء لتوهم في الفيلم القصير الذي عرض، لمنصبي نائبة الرئيس ورئيسة الجمعية الوطنية. وشهد كثير من النساء في بوروندي أيضا بأهمية وجود ممثلة خاصة للأمين العام كنموذج يحتذى في حفز تطلعاهن السياسية.

رابعا، تدعم وحدات نوع الجنس بناء قدرات نظيراتها على الصعيد الوطني في القطاعات غير الحكومية بجميع مناطق البعثات. ففي أفغانستان، يشمل ذلك تنمية قدرات إدارات شؤون المرأة في ٢٩ مقاطعة في أنحاء البلد. وفي كوت ديفوار، تعكف وحدة نوع الجنس على دعم تعبئة جماعات المرأة الممثلة للأطراف السياسية، والنقابات العمالية، والمنظمات غير الحكومية بغية إيجاد منبر مشتركة لتعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار.

خامسا، تدعم وحدات نوع الجنس دمج منظورات متعلقة بنوع الجنس في القطاع القضائي والقانوني من خلال الاضطلاع بأنشطة تدريب القضاة والمحامين والمدعين العامين في عدد من البعثات، بما فيها كوسوفو وجمهورية الكونغو الديمقراطية. زيادة على ذلك، تدعم وحدة نوع الجنس في ليبريا الشركاء الوطنيين في جهودهم الرامية لإصدار قانون جديد للاغتصاب، وفي تيمور - ليشتي يجري تقديم دعم مماثل لاعتماد مشروع قانون بشأن العنف المنزلي.

١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي أُنخذ منذ خمس سنوات.

وأود في البداية أن أعرض خمسة أمثلة عملية على كيفية إحراز بعثات حفظ السلام للتقدم على أرض الواقع. أولا، نجحنا في دمج منظور متعلق بنوع الجنس في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ليبريا، مما كفّل تنقيح معايير الأهلية بغية إدراج النساء اللاتي يؤدين أدوارا لدعم المقاتلين بوصفهن طاهيات أو حمالات أو من رقيق الجنس أو جاسوسات، واللاتي عملن في كثير من الأحيان كمقاتلات لبعض الوقت. وقد جرى تسريح ما يزيد على ٢١ ٠٠٠ امرأة نتيجة لذلك، وقدمت كثير من هؤلاء النساء معلومات هامة عن أماكن تخبئة مخزونات الأسلحة. وفي بوروندي، تم توظيف ٢٣١ امرأة من بين المقاتلات السابقات اللواتي جرى نزع سلاحهن وعددهن ٤٨٥ امرأة في قوة الشرطة التي أعيدت هيكلتها في إطار إعادة إدماجهن.

ثانيا، في قطاع أعمال الشرطة، يوفر المستشارون في الشؤون المتعلقة بالجنسين التدريب لأفراد الشرطة في قوات الشرطة التي تمت إعادة هيكلتها لضمان سبل تمتع ضحايا الاغتصاب وغيره من أشكال العنف القائم على نوع الجنس بالإبلاغ عن قضاياهن على نحو من السرية ومراعاة نوع الجنس. وقد أنشئت في تيمور - ليشتي أولى وحدات الشرطة المتخصصة في التعامل مع جرائم العنف القائم على نوع الجنس في بعثات حفظ السلام، وأنشئت وحدات مماثلة بعد ذلك في البعثات الأخرى.

ثالثا، تم إنجاز كثير من العمل لتعزيز مشاركة المرأة في مؤسسات الحكم الانتقالية. ففي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ساعدت وحدة نوع الجنس على استحداث نصاب نسبته ٣٣ في المائة بحد أدنى للمرأة في

السلام قد اشتركوا في الاستغلال الجنسي للنساء والفتيات اللواتي يعتمدن عليهم في إيجاد بيئة مأمونة. وفضلا عن الإشارة إلى سلسلة من مواطن الضعف المنهجية التي تفسر هذه الإساءة الجسيمة للسلوك، ينبغي أن تكون تلك المشكلة صرخة يُقَاط لجميع من يعلقون منا أهمية أكثر حتى من ذلك لإدماج منظور لنوع الجنس في أعمالنا. وفي نهاية المطاف، لن نستطيع منع الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية في سياقات حفظ السلام بدون تمكين المرأة والفتاة. ويجب أن نتذكر أيضا أن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأنشطة الرئيسية هو مسألة أكبر كثيرا من مجرد الاستغلال والإساءة الجنسيين.

ولست بحاجة إلى إيضاح ذلك، ولكن لا بد من ملاحظة أن نسبة كبيرة من أفراد حفظ السلام لا تزال بدون فهم تصوري لما يقتضيه تعميم منظور جنساني، كما أنها لا تفهم أنه يعني أكثر من مجرد توظيف مزيد من النساء. وقد يفسر هذا جزئيا السبب في أننا لم نضف الصفة المؤسسية بعد على كثير من استراتيجياتنا لتعميم المنظور الجنساني. فما أكثر ما يكون الالتزام الفردي، وليست الآليات المؤسسية، هو الذي يدفع أعمالنا. كما أننا لم نحرز سوى تقدم محدود في زيادة عدد الأفراد الإناث في حفظ السلام، ولا سيما في المهام العسكرية وفي مناصب القيادة العليا. ولا تزال منظورات المرأة غير مسخرة بما فيه الكفاية لتوجه أنشطتنا الخاصة بالتخطيط والعمليات. وهكذا، بينما يجري مستشارو شؤون نوع الجنس مشاورات منتظمة مع القيادات النسائية ومنظمات المجتمع المدني، ليست هذه المشاورات ممارسة متبعة في جميع عناصر البعثات في حفظ السلام.

وتسليما بتلك العيوب، أصدرتُ في آذار/مارس من هذا العام بيان سياسة عامة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في حفظ السلام، ويقدم البيان إطارا للعمليات سواء على مستوى الميدان أو المقرر لتنفيذ القرار ١٣٢٥

وبالإضافة إلى تلك الأمثلة الملموسة، يجب التنويه أيضا ببعض التطورات البالغة الأهمية لزيادة المشاركة السياسية للنساء في أفغانستان بعد طالبان وفي تيمور - ليشتي التي استقلت حديثا. فقد ضمن الدستور الأفغاني الجديد للنساء الأفغانيات حدا أدنى قدره ٢٥ في المائة من المقاعد في مجلس النواب بالبرلمان وما يقرب من ١٧ في المائة في مجلس الشيوخ. وفي المرحلة السابقة للانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٤، أنشئت فرقة عمل مشتركة بين الوكالات لشؤون الانتخابات برئاسة مستشار نوع الجنس لتقوم برصد جملة أمور منها مستوى تسجيل الناخبات من النساء. وكانت نسبة النساء ٤٠ في المائة من بين ١٠,٥ ملايين أفغاني سجلوا للاقتراع في تلك الانتخابات. وارتفع عدد الناخبات المسجلات إلى ٤٤ في المائة خلال الانتخابات البرلمانية التي جرت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

وقد أصبحت الجمعية التأسيسية التي كتبت دستور تيمور - ليشتي أول برلمان لهذا البلد ومثلت النساء ٢٧ في المائة من المنتخبين لعضوية الجمعية التأسيسية، وهو إنجاز فاق تمثيل النساء في كثير من البرلمانات في أرجاء العالم. وقد اعترف المرحوم سيرجيو فييريا دي ميلو، بوصفه ممثلا خاصا للأمين العام في ذلك الوقت، بأنه كان شخصا في البداية يعارض إنشاء وحدة لشؤون نوع الجنس في إدارة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في تيمور الشرقية، لأنه لم يكن قد أدرك الأثر الهام الذي تحدثه أعمال هذه الوحدة في المساعدة على إعادة بناء المؤسسات التيمورية من الصفر وكفالة إدماج ترسيخ حقوق متساوية للمرأة في جميع مؤسسات الحكم الجديدة.

بيد أن تلك التطورات لا ينبغي أن تجعلنا نقنع بما تحقق، لأن الطريق أمامنا طويل وشاق. وقد كانت أسمى النكسات التي عاينناها في الأعوام الأخيرة تتمثل في الاكتشاف المزري والمخجل أن بعض عاملينا في حفظ

إدارة عمليات حفظ السلام فرادى بتحديد الأهداف الاستراتيجية والإجراءات التي ستجمع في خطة واحدة على مستوى الإدارة في الأسابيع القادمة. وكخطوة أولى لضمان مسؤولية المدراء الكبار وملكيتهم للعملية، ساجتمع قريبا مع كبار المدراء لاستعراض خطة العمل ولتحديد الخطوات الملموسة لتنفيذها الكامل.

إن مسؤولي الإدارة وأنا سنفعل ما نستطيع لمواصلة تنفيذ القرار. ولكن إدارة عمليات حفظ السلام هي جزء واحد فقط من المعادلة. وسنعمد أيضا على أطراف أخرى كثيرة من أجل إحداث تغييرات فارقة، وسنبداً بطبيعة الحال بأطراف الصراع أنفسهم، وكذلك بالدول الأعضاء في المنظمة. وهناك أشياء ملموسة كثيرة يمكن للدول الأعضاء في هذه الهيئة، وللموظفين المساهمين في عملها، أن يفعلوا لتحقيق مزيد من التقدم في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأود بكل احترام أن أقترح خمسة منها على وجه الخصوص.

أولاً، من الضروري أن يقوم أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات بالانخراط في قضية المرأة والسلام والأمن على أساس مستمر، والذهاب إلى ما هو أبعد من عقد اجتماع من هذا النوع مرة كل عام.

ثانياً، إن جدول أعمال زيارات مجلس الأمن إلى عمليات حفظ السلام ينبغي دائماً أن يوفر مجالاً لمناقشات مجدية مع القيادات النسائية وممثلي منظمات المرأة. وينبغي أن تتم ترجمة ذلك في إجراءات لاحقة لتعزيز دور المرأة في عمليات السلام.

ثالثاً، يمكن لمجلس الأمن نفسه أن ينظر في رسم خطة عمل لتوجيه دوره في رصد تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

رابعاً، بينما نسلم بأن الدول الأعضاء بصفة عامة لديها عدد محدود من النساء اللاتي يخدمن في الجيش

(٢٠٠٠). وكجزء من هذه السياسة، وتمشيا مع التوصيات التي أصدرها المجلس في العام الماضي، فإن إدارتي تعكف على استكمال خطة عمل شاملة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وهي تبني على خطة العمل على مستوى المنظومة المعروضة على المجلس اليوم.

وبتحديد التزام إدارتي بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإنني اعتزم التصدي لهذه التحديات بكل قوة خلال السنوات القادمة. وسيركز عملنا على خمسة مجالات رئيسية.

أولاً، سوف أؤكد أكثر مما فعلت في الماضي على أن مسؤولية تنفيذ هذا القرار لا تقع على عاتق مستشاري نوع الجنس وحدهم، أو فقط على عاتق موظفاتنا الإناث. فجميع الرجال والنساء، وخصوصاً في المستويات العليا، في الميدان وفي المقر، يتحملون مسؤولية تنفيذ هذا القرار.

ثانياً، سوف أكفل أن تتضمن جميع السياسات والمبادئ الإرشادية لإدارة عمليات حفظ السلام الأحكام ذات الصلة من القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ثالثاً، سوف أؤكد على الالتزام بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع آليات الإبلاغ والمساءلة الموجودة تحت تصرفنا.

رابعاً، سأعمل على كفالة تحقيق تقدم ملحوظ في زيادة عدد النساء في حفظ السلام.

خامساً، سوف أستعرض وأنقح أطر الشراكة التي ترشد التعاون مع وكالات الأمم المتحدة ومع الدول الأعضاء في تنفيذ القرار.

لقد نشأت هذه الأهداف الاستراتيجية من العملية المستمرة لصياغة خطة عمل لإدارة عمليات حفظ السلام تنفيذاً للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وحتى الآن، قام موظفو

الديمقراطية، والسودان، والعراق، وكولومبيا، قد استخدمت القرار للضغط من أجل إسماص صوتها في عمليات بناء السلام، وفي مرحلة ما بعد الصراع، وفي إعادة تأهيل مجتمعاتها.

ومنذ اتخاذ القرار تحقق تقدم كبير ضمن منظومة الأمم المتحدة من حيث إدراك كيفية تضمين الشواغل الجنسانية في جوانب السلم والأمن. ويجري إعداد خطط عمل خاصة بكل إدارة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ وصدرت مبادئ إرشادية لمراعاة الفوارق بين الجنسين ووسائل توجيه جديدة في مختلف المجالات؛ ويجري تدريب الموظفين.

وعلى الرغم من التقدم المحرز ما زالت هناك بعض الثغرات. فقد تحولت أجسام المرأة والفتاة إلى ساحة معركة. وما زال يتعين عمل الكثير في مجالات حاسمة كمنع نشوب الصراع والإنذار المبكر، وبناء القدرات لصنع السلام وبناء السلام، وحماية النساء والفتيات، ومكافحة العنف على أساس الجنس، ومنع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من بين أمور أخرى كثيرة.

وكما طلب المجلس في البيان الرئاسي المتضمن في الوثيقة S/PRST/2004/40، فقد تم تطوير خطة عمل على مستوى المنظومة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بالتعاون مع فرقة عمل مشتركة بين الوكالات معنية بالمرأة والسلام والأمن. والخطة، التي أسهم فيها ٣٧ كياناً من الأمم المتحدة، معروضة على مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المتضمن في الوثيقة S/2005/636.

إن أهداف خطة العمل التي تغطي الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧، هي صياغة استراتيجيات ملموسة، وإجراءات وبرامج لدفع دور المرأة قدماً، ودعم جهود الدول الأعضاء والمجتمع المدني وتعزيز الالتزام والمساءلة لمنظومة الأمم المتحدة على أعلى المستويات.

والشرطة، إلا أن من الممكن عمل أكثر مما هو حاصل حتى الآن لنشر نساء من البلدان القادرة على ذلك.

خامساً، من الحيوي أن يتم تقديم تدريب قبل الانتشار لحفظة السلام بالزني العسكري - الرجال والنساء على حد سواء - لضمان أن يفهموا الأهمية البالغة لإسهامهم في تنفيذ القرار.

وبإيجاز، يجب أن تبادر الدول الأعضاء إلى ملكية هذا العمل. وبدون هذا الجهد الجماعي، فإننا سنخيّب آمال المرأة في البلدان التي نعمل فيها وسنضعف أسس السلام المستدام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد غينو على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيدة راشيل ماينجا، المستشارة الخاصة للأمين العام لشؤون نوع الجنس والنهوض بالمرأة.

السيدة ماينجا (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن تتاح لي الفرصة للحديث في هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن. وأشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة حول مشاركة المرأة في عمليات السلام.

تجري هذه المناقشة بينما نحيي الذكرى الخامسة لاعتماد القرار التاريخي لمجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وبعد شهر من اعتماد الجمعية العامة الوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠)، والتي أكدت التزام زعماء العالم بالتنفيذ الفعال والكامل للقرار.

لقد غير القرار بشكل أساسي صورة المرأة من ضحية خالصة للحرب إلى شريكة فعالة كحافضة سلام، وبانية سلام، ومفاوضة. إن المرأة على مستوى القاعدة الشعبية في بلدان متنوعة كأفغانستان، والبوسنة والهرسك، وبوروندي، وتيمور - ليشتي، وجمهورية الكونغو

بهم، وعن وضع تدابير المساءلة الداخلية؛ وزيادة التفاعل مع المجتمع المدني على جميع المستويات.

إن نجاح تنفيذ الخطة يعتمد على خمسة عناصر، هي الدعم والمساءلة بشكل فعال من جانب مجلس الأمن؛ والالتزام على أعلى المستويات في الكيانات التابعة للأمم المتحدة؛ والتعاون الكامل من جانب الحكومات وأطراف الصراع والمنظمات النسائية مع الكيانات التابعة للأمم المتحدة؛ والتنسيق الفعال فيما بين الوكالات؛ وتوفير الموارد الكافية لتحقيق المهمة.

تتوفر للجنة بناء السلام، التي أقرها اجتماع القمة للجمعية العامة، الفرصة لتقديم مساهمة فعالة في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأعرب عن اقتناعي بأن اللجنة ستستفيد استفادة كبيرة من المشاركة الفعالة للمرأة في مداولاتها، وإدماج المنظور الجنساني بشكل منظم في أعمالها، والحوار مع المجموعات النسائية والمنظمات غير الحكومية.

وقد زادت زيارتي الأخيرة للسودان من اقتناعي بالتعجيل بشكل ملحّ بالتنفيذ الكامل والفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتتحمل المرأة العبء الأساسي لمشاكل ما بعد الصراع، وهي الضحية الرئيسية لأعمال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس الخبيثة. وأدعو المجلس إلى أن يعتبر أطراف الصراعات مسؤولة مسؤولية كاملة عن حماية حقوق الإنسان للمرأة، وأنشد المانحين ضمان أن تصل المساعدات الإنسانية والإنمائية إلى المرأة.

المساواة بين الجنسين ضرورية بشكل مطلق لنجاح أي عملية سلام. ويجب أن نستخدم إمكانيات النساء، التي لم تُستغل بعد، في صون السلام والأمن. وبينما يتصارع المجتمع الدولي مع صعوبة مواجهة التهديدات والتحديات العالمية، وبينما يخطو الأمين العام خطوات بعيدة المدى في تنفيذ الوثيقة الختامية لاجتماع القمة، فإن من الحيوي أن

إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وما تلاه من بيانات رئاسية لمجلس الأمن، قد شكل الإطار المفاهيمي للخطة. كما أن الوثيقة الختامية للقمة، وتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565)، وتقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح" (A/59/2005)، وفرت خلفية سياسية أوسع، محولة التركيز من أمن الدولة إلى تركيز يشمل الأمن البشري.

وقد رسمت الخطة على أساس ١٢ مجالاً للعمل محددة في القرار وفي البيانات الرئاسية الثلاثة. وقد حدد كل كيان من كيانات الأمم المتحدة أنشطة واستراتيجيات محددة المدة يظطلع بها في إطار ولايته. وتقع المسؤولية عن تنفيذ الأنشطة على عاتق كل كيان من هذه الكيانات.

ويتمثل العامل الرئيسي لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في المساءلة والالتزام. ويبيّن التحليل الذي أجراه مكنتي للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن في الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٥ أن الصيغة الخاصة بالمرأة أو بالقضايا الجنسانية لم تُدرج إلا في ١٤ في المائة من ٦٣ قراراً. وقد تحسنت كثيراً عملية تقديم التقارير إلى المجلس من قبل الأمين العام حول القضايا الجنسانية، حيث يشير ٤٧ في المائة من التقارير إشارات متعددة إلى الشواغل الجنسانية، بالمقارنة بـ ١٧,٨ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣.

وبغية تعزيز المساءلة، يقترح تقرير الأمين العام، في جملة أمور، التدابير التالية: زيادة الرقابة والرصد المنتظمين بالنسبة للتقدم المحرز على المستوى الحكومي الدولي؛ وتعزيز التعاون فيما بين الوكالات من خلال اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس المدراء التنفيذيين المعني بالتنسيق؛ واعتبار رؤساء الكيانات مسؤولين مسؤولية مباشرة عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في البرامج والعمليات الخاصة

التشرد والاستبعاد من الحياة العامة ومعنى اعتبارهن أقل من مواطنين كاملي الأهلية. وهن يعرفن الحقائق على الأرض وما ينبغي القيام به لمواجهة الظلم الناتج عن الحرب ولمنع العودة إلى الصراع. والنساء يمكن، بل يجب، أن يصبحن جزءاً من السلام الدائم.

ويعمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في أكثر من ٢٠ بلداً من البلدان المتأثرة بالصراعات للمساعدة على كفالة جلوس النساء حول مائدة السلام وتعزيز دورهن في بناء السلام والتعمير فيما بعد الصراع. ويركز عملنا على دعم حقوق المرأة وإدماجها في عمليات الإصلاح الدستورية والقانونية وفي عمليات بناء المؤسسات، وكذلك في تعزيز الدور القيادي للمرأة ومشاركتها في عملية صنع القرار. وقد رأينا أن المرأة يمكنها أن تعزز الأواصر بين الأطراف المتنازعة عبر الخطوط السياسية والطائفية من أجل تحقيق الحوار الحقيقي. كما يمكن للمرأة أن تأتي بمنظور مختلف في مفاوضات السلام، وأن تثير مسائل حاسمة الأهمية - تمتد من حقوق ملكية الأراضي إلى أطفال الاغتصاب - مسائل قد يتم تجاهلها في غياب ذلك المنظور. كما يمكنها أن تبني أساساً للسلام الدائم. وقد تمخض عملنا عن بعض الدروس ذات الأهمية البالغة التي أود أن أ طرحها عليكم اليوم.

يتصل الدرس الأول بإنشاء مجتمع أكثر اشتماكية. ومن الضروري أن تأخذ عمليات السلام في الاعتبار، إذا أردنا لها أن تكون فعالة، خبرات وقدرات المرأة. وعدم القيام بذلك يؤدي إلى نقص في تطبيق العدالة بالنسبة للنساء والفتيات وإيجاد إطار للسلام والأمن يعجز عن تناول حالات حقوق الإنسان والظروف الاجتماعية - الاقتصادية للنساء والفتيات. إن نطاق المسائل التي تغطيها اتفاقات السلام وعمليات التنفيذ تقتصر إذن على خبرات الرجال بالصراعات وتوقعاتهم فيما يتعلق ببناء السلام ومحاولة الرجال الصفع عن الجرائم التي يرتكبها الرجال ضد النساء.

نجعل المبادئ الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ومساهمات المرأة جزءاً لا يتجزأ من جميع جهودنا.

أحث جميع الأعضاء على ضمان أن تشمل المناقشات حول الإصلاح وحول حالات صراع في بلدان محددة استراتيجيات عملية للتعمير بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى اعتماد استراتيجيات وخطط عمل لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ولتعزيز مشاركة المرأة. وبدون المشاركة المتساوية للمرأة في كل عمليات صنع القرار في الأمم المتحدة، بما في ذلك هذا المجلس، وداخل الدول الأعضاء، فإن الرؤية التي طرحها الميثاق ستبقى بعيدة المنال.

وقبل أن أنهي بياني، أود أن أقول إنني شاركت هذا الصباح في حوار إلكتروني نظّمه مركز المنبر النسائي الدولي، شاركت فيه نساء من تيمور - ليشتي والفلبين وزيمبابوي وبلدان أخرى وطلبن مني أن أنقل إلى المجلس الحاجة الملحة للتعمير بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيدة ميانجا

على بيانها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة نولين هيزر، المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

السيدة هيزر (تكلمت بالانكليزية): أود أن

أشكركم، سيدي الرئيس، وأعضاء مجلس الأمن الآخرين على منحي شرف مخاطبة المجلس حول المسألة الهامة، مسألة مشاركة المرأة في عمليات السلام، في الذكرى الخامسة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). إن مشاركة المرأة في جميع جوانب عمليات السلام، وتوجيه الانتباه إلى احتياجات وأولويات المرأة، ليسا ببساطة مجرد أهداف تتعلق بالمساواة بين الجنسين، بل إنهما يكتسيان أهمية حاسمة في تحقيق السلام العادل والمستدام. فالنساء يعرفن تكاليف الحرب، ومعنى

وفي بلدان مثل أفغانستان وكولومبيا قام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وشركاؤه بدعم أشكال وطنية من التشاور بشأن المرأة، لبناء هذه البرامج المشتركة، وقد استخدمت أجهزتنا الوطنية هذه البرامج كأساس لبناء جمهور من أنصار عملهن في المراحل الأولى عملية إعادة البناء.

وفي السودان، وبناء على شراكة طويلة الأمد مع المرأة السودانية، قام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بالاشتراك مع حكومة النرويج، في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، بالجمع بين نساء من شمال السودان وجنوبه لوضع جدول أعمال مشترك، يعرض على مؤتمر أوسلو. وفي كوسوفو، حيث ساعدنا المرأة على وضع خطة عمل وطنية مشتركة عقب انتهاء الصراع، تطلب النساء الآن من الصندوق مساعدتهن حتى يمكنهن الجلوس إلى الطاولة التي تناقش عليها مسائل مركزهن في المستقبل.

إن عملية التوحد حول أولويات مشتركة لصالح السلام، تمثل خطوة حيوية أولى، ولكننا تعلمنا أن ذلك الدعم الدولي لا بد من تقديمه بشكل يسمح للمرأة بأن تكون لها الملكية الخالصة للأولويات المقررة. ودورنا هو أن نكون شريكا موثوقا به ووسيطا آمينا.

وقد شوهد مثال على هذا الدور في تموز/يوليه من هذا العام، عندما طلبت قيادات النساء الإسرائيليات والفلسطينيات من الصندوق تنظيم حوار فيما بين النساء من أجل تحديد أولوياتهن المشتركة لإحلال السلام. وقد أسفر ذلك عن تكوين لجنة نسائية دولية لدعم إقامة سلام عادل ومستدام، اعتمدت مؤخرا بموجب مرسوم رئاسي من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية. كما أن برلمان إسرائيل صادق أيضا على القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وعلى مشاركة المرأة في عملية السلام.

إن الصمت الذي يخيّم على اتفاقات السلام حول المسائل الحرجة التي تؤثر على حياة النساء والفتيات يعني تجاهل حقوق الإنسان بالنسبة لنصف السكان، مما يقوّض دعائم المجتمعات الخارجة من الصراعات، التي تتطلع إلى إقامة الديمقراطية وسيادة القانون.

وفي القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تكلم مجلس الأمن بصوت واحد مؤكدا على ضرورة إدماج العدالة الجنسانية والمساواة بين الجنسين في جميع عمليات السلام. ويمثل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الدعامة الأساسية لتعزيز جهود المرأة في المشاركة في عمليات السلام وفي بناء المؤسسات، وفي الإصرار على ضرورة مواجهة الإجحاف الذي يُعانين منه أثناء الصراعات. وإن من أهم الأهداف بالنسبة للمرأة التحول الاجتماعي، وليس إعادة إدماجها في نظام يهملها. فالمرأة تسعى إلى الحصول على المواطنة الكاملة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتمكين على أساس احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ومن أجل أن تحرز المرأة التقدم الحقيقي فإنها تحتاج إلى التزامنا ودعمنا، كما هو مطلوب في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ويتصل الدرس الثاني بتطوير جدول أعمال موحد للمرأة. إن خبرتنا في دعم المرأة في عمليات السلام - من بلدان نهر مانو إلى البحيرات الكبرى والسودان والصومال وأفغانستان وتيمور - ليشي - قد أوضحت أهمية تطوير وتنفيذ جدول أعمال موحد للمرأة لتعزيز السلام والأمن الذي يتجاوز الخطوط السياسية والطائفية ويعزز المساواة بين الجنسين. ولكن هذا يترتب عليه التزام طويل الأجل بتقديم الدعم، ويتطلب استثمارا في الوقت والجهد والموارد، لتمكين النساء من مختلف أطراف صراع ما، من الالتقاء معا لتحديد أولويات وأهداف مشتركة.

أجل تحقيق مكاسب أخرى سياسية وتشغيلية؛ بل يجب أن تكون جزءاً أساسياً في أي تنظيم لسيادة القانون.

ولكن العديد من احتياجات المرأة يمكن تحقيقه بكل سهولة إذا كان المجتمع الدولي جاداً في دعمها وتزويدها بالموارد، وفي التركيز على معالجة الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للنساء اللائي وقعن ضحية للحرب، أو اللائي يتجر بهن، أو المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أو المترملات أو اللاجئات أو المشرذات داخلياً.

إلا أنه، في صلب تطبيق أية عدالة حقيقية في البلدان التي تتعافى من الصراع، تكمن ضرورة النظر إلى انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في حق النساء والفتيات باعتبارها جرائم، وأن تعامل بهذه الصفة بموجب نظام العدالة الجنائية. فالعدالة الجنسانية لا يجوز أن تترك لعالم تحكمه النظم القانونية العرفية والتقليدية.

ومن حيث التحرك قدماً، أعتقد أننا نتفق جميعاً على أن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أصبح له اليوم جمهور متنام من الأنصار في كل بلدان العالم. ومع ذلك، فإذا كان لهذا الجمهور أن يتخطى حدود دعاة حقوق المرأة ليحدث فرقا حقيقياً في حياة النساء والفتيات، فلا بد من أن يضم إليه الرجال والفتيان، والبلدان والحكومات الناشئة، والمنظمات المتعددة الأطراف، والمنظمات الإقليمية، والمناخين. ولدى التحرك إلى الأمام، أود أن أقترح بعض الطرق لضمان أن تعمل آليات الأمم المتحدة الحالية، وكذلك لجنة بناء السلام، لصالح المرأة كما تعمل لصالح الرجل، استجابة للنداءات الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

أولاً، تحتاج الأمم المتحدة إلى اعتماد نهج كلي ذي نظام واحد، لكي تعالج على نحو منهجي احتياجات المرأة وقدراتها في كل مراحل الانتقال من الصراع إلى السلام. وينبغي القيام بذلك بأسلوب سلس لا عوائق فيه. ولا بد من

الدرس الثالث هو تهيئة بيئة تيسر المشاركة الفعالة للنساء. ومع أن النساء هن دعاة مشاركة المرأة في عمليات السلام، فإن نظام الحصص يمكن أن يكون أكثر فعالية في ضمان توسيع نطاق مشاركتهن. وفي الوقت نفسه، يمكن النهوض بفعالية المرأة عن طريق ميسري هذه العمليات، الذين يمكنهم أن يؤدوا دوراً حاسماً في إشراك القيادات النسائية المحلية والمجموعات النسائية المنخرطة في عمليات السلام غير الرسمية، في عمليات السلام الرسمية. ولكننا بحاجة إلى ضمان أن تظل المرأة مشتركة في كل مراحل التنفيذ.

وهناك عنصر مهم آخر هو تشكيل أفرقة التيسير التي ينبغي أن يمثل فيها الرجال والنساء على قدم المساواة، وأن يكون لديها فهم كامل للمساائل الجنسانية. كما أن وجود ممثل خاص للأمين العام، بدوره وقيادته، ضروري وحيوي أيضاً، كما رأينا في حالة منطقة البحيرات الكبرى.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن النساء في البلدان المتضررة من الصراعات، دعون أيضاً العديد من شركائنا إلى دعمهن في بناء القدرات والمهارات التقنية اللازمة للمشاركة الفعالة في عمليات السلام. وفي أفغانستان، على سبيل المثال، قام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بدعم شبكات المحاميات والقاضيات المشاركات في صياغة الدستور، كما دعم مشاركة النساء كناخبات ومرشحات.

رابعاً، من حيث تحقيق العدالة للمرأة، فإن اتفاقات السلام عادة ما تقصر عن توفير أية استراتيجية أو موارد لضمان تنفيذ تدابير للمعاقبة على عدم اتخاذ إجراء، وخصوصاً فيما يتعلق بالمساائل التي تؤثر على المرأة. ومن الواضح، من عملنا بشأن العدالة الجنسانية، أن العدالة والسلام يرتبطان معا بصلة متبادلة وثيقة. ولا يمكن بعد الآن استبعاد مسألة العدالة الجنسانية بحجة أنها غير ذات أهمية، من

أفغانستان أخرى لا يراها المجتمع الدولي. وهي عنيفة وغير مستقرة، ومن نواح عديدة، مخيفة جدا بالنسبة للنساء. وهذا هو السبب في أن استمرار الانخراط الكامل في أفغانستان مسألة حيوية على الإطلاق.

لقد وردت إلينا أنباء جد سارة من بلادي. فهناك عدد قياسي من النساء سيصبحن أعضاء في البرلمان. ولكن علينا أن نسلّم أيضا بالتحديات العديدة التي تواجه النساء. ونحن الأفغان، مع سائر أعضاء المجتمع الدولي، علينا أن نسد الفجوة بين صورتنا أفغانستان، من أجل إحلال الديمقراطية الحقيقية والأمن والسلام في البلد ككل.

لقد شهدنا الكثير من التقدم بعد سقوط تنظيم الطالبان. ففي أفغانستان لدينا الآن دستور يعترف أخيرا بالحقوق المتساوية للنساء، ويعطي المرأة حقوقها كاملة في المشاركة السياسية؛ الأمر الذي يفتح آفاقا جديدة ويحيي الأمل في نفوس كل نساء أفغانستان.

ولدينا الآن وزارة لشؤون المرأة. وعلى مستوى المقاطعات، توجد مجالس نسائية محلية. كما انتخبت أفغانستان أول محافظيها من النساء، في مقاطعة باميان بالمنطقة الوسطى. وهناك ثلاثة مناصب على المستوى الوزاري تشغلها النساء. كما أن الدستور يحدد حصة لتمثيل الأفغانيات في البرلمان، ويضمن لهن ٥٠ في المائة من تعيينات الرئاسة لمجلس الأعيان.

إن الأعداد كبيرة ومثيرة للإعجاب، والأمل يغمرنا. ولكن الأعداد وحدها لا يمكن أن ترسم صورة كاملة عن الحقائق التي تواجهها المرأة على أرض الواقع في البلد.

كانت المرشحات بحاجة إلى الحصول على موافقة أزواجهن وكذلك أسرهن لخوض المعركة. أما المرشحات المستقلات فعادة ما يفتقرن إلى المال والدعم اللازمين لتطلبات الحملة، بعكس أولئك المدعومين من قبل جنرالات

ضمان أن يكون لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مقعد على كل طاولة.

ولا بد من إشراك المرأة والمجتمع المدني في أي بلد متضرر من صراع، بما في ذلك في المناطق الريفية، في كل مرحلة من مراحل تقييم ذلك العمل والتخطيط له.

وأخيرا، لا بد من وجود توعية متزايدة للرجال والصبية في أي بلد، حتى يفهموا بحق أن تعزيز المساواة بين الجنسين والعدالة الجنسانية يعود بالنفع على النساء والرجال على حد سواء. ولكن التركيز لا يجوز أن ينصب فقط على الرجال والفتيات في البلد المتضرر من الصراع. بل يجب أن ينصب أيضا على وضع حد فوري للاستغلال الجنسي الذي يمارسه حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة وموظفوها بالنسبة للنساء اللائي كان من المفترض أن يشملوهن بالحماية. وحينئذ فقط سيكون السلام ممكنا للنساء بعد الحرب، السلام في البيت وفي الحقل. وحينئذ فقط ستمكن المرأة، كمواطنة كاملة المواطنة، من بناء مجتمع أفضل للجميع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة سويتا نوري، المدير القطري لأفغانستان، للمنظمة الدولية "النساء من أجل النساء". وأدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

السيدة نوري (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على السماح لي بالاشتراك في مناقشة اليوم المفتوحة. وإنني أقدر هذه الفرصة لكي أنشطر أفكارى وملاحظاتي عن دور المرأة في بناء السلام في أفغانستان.

من وجهة نظري، توجد صورتان لأفغانستان. والأمم المتحدة ترى وجها واحدا لأفغانستان، وهي أفغانستان التي تسير على طريق التقدم والتنمية. ولكن هناك

التوجه إلى السلطات، لأنهن سيدخلن السجن بسبب تقديمهن شكوى ضد أعضاء أسرهن. لا وجود لأي ملجأ أمين خارج مدينة كابل.

في العام الماضي، التقيت في أحد مستشفيات الهلال الأحمر بكابل شابة، لم تتجاوز السابعة عشرة من عمرها، كانت في الشهر الثالث من حملها. وقد قاست من العنف ألوانا وأشكالا على أيدي زوجها وحمويها إلى حد أنها صبت النفط على جسدها، وقضت نحبها من حرقها. وفي العام الحالي، جرى الإبلاغ عن ٧٥ حالة من حالات إحراق الذات في مدينة هيرات وحدها، في منطقة أفغانستان الغربية.

وما فتئ لبرنامج القضاء على الخشخاش ووضع حد للاتجار بالمخدرات غير المشروعة في البلد تأثير سلبي في المرأة. وينتظر كثير من المزارعين بديلا لمحاصيل الخشخاش تتوفر له أسباب البقاء، والنساء يعانين بانتظار ذلك.

واسمحوا لي بأن أوضح هذا الأمر. لقد سمعت مرارا وتكرارا أخبار مزارعي الخشخاش الذين يبيعون بناهم ليسددوا ديونهم لتجار المخدرات. فإن خسارة محاصيل الخشخاش بالإكراه تركت المزارعين غير قادرين على تسديد ديون تجار المخدرات، الذين أقرضوهم مالا لشراء البذار. وفي سبيل تسوية الديون، يلجأ المزارعون إلى ممارسة أفغانية تقليدية، هي التخلي عن أحوالهم وبناتهم.

إني أحث المجتمع الدولي على دعم حكم القانون، لا حكم الأفراد، من أمراء الحرب أو الأصوليين في بلدي.

ولا يمكن أن تكون أفغانستان واحدة للرجال وأفغانستان ثانية للنساء. وفي الفترة الحالية بالذات، يوضع ١٠ في المائة من المال المخصص لإعادة الإعمار، الوارد عن طريق برنامج التضامن الوطني جانباً، للمجالس النسائية المحلية، لتنفيذ مشاريع محددة كأولويات للمرأة. ولكن، عندما أسافر إلى مناطق ريفية، أكتشف أن كثيرا من المجالس

الحرب والأحزاب السياسية. وجرالات الحرب وأتباعهم هددوا المرشحات المستقلات بالعنف وحتى بالاغتيال. وهددوا أيضا الناخبات لكفهن عن المشاركة في العملية السياسية، ومنعهن من اختيار قادهن في المستقبل. وتلقت الناخبات تهديدات عن طريق الهاتف والبريد الإلكتروني وحتى المنشورات، ترسل إليهن في منتصف الليل، وجاء بها "لا تصوتي حتى لا تزهق روحك أو روح زوجك أو أرواح أبنائك".

وقد اقتضى الترشح للمنصب والتصويت كثيرا من الشجاعة. ففي الوجه الخفي لأفغانستان - أفغانستان التي لا تراها آلات التصوير أو شاشات الأمم المتحدة الراصدة - قد تكون ممارسة المرء حقوقه مسألة خيار بين الحياة والموت.

ومع تنقلي في حياتي بين وجهي أفغانستان، أرى واحات سلام. هناك استقرار متنام. ومشاركة سياسية متزايدة في المناطق التي تشهد حضورا بارزا للقوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان. ولكن على بعد مجرد خطوات قليلة منها، يتجاهل مسؤولو السلطات المحلية والحكومة الوطنية أوضاع المرأة وحقوق المرأة، عندما لا يشعرون بضغط المجتمع الدولي عليهم.

وفي تلك المناطق، لا حكم للدستور ولا سيادة للمعايير الدولية. فإن الحكم القبلي التقليدي هو الذي يحدد كيفية معاملة المرأة وماهية حقوقها - إن كان لها أي حق على الإطلاق. وقد سمعت روايات من المجتمعات المحلية عن حالات التزويج القسري وإكراه البنات على الزواج. ولا تعطى المرأة حق الاختيار في هذه الترتيبات. فهي تعتبر من الممتلكات التي يمكن تبادلها بين الأسر. وتستخدم البنات والأخوات أحيانا لتسوية المنازعات بين الأسر.

وأسمع أيضا قصصا عن العنف المتزلي الشديد، لكن الإناث مدركات أن ليس هن مكان يذهبن إليه. ولا يسعهن

أفغانستان. ونحث مجلس الأمن على أن ينظر في تمديد ولاية القوة الدولية وتوسيع نطاق عملها في جميع أنحاء أفغانستان.

إن استمرار انعدام الأمن يعيق أيضا سلامة المرأة وتقدمها. ونحث مجلس الأمن والمنظمات الدولية، كصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، على دعم السلطات الأفغانية والمجموعات النسائية في بناء السلام في أفغانستان. وينبغي أن تكون شراكتنا كاملة لتعزيز قدرات المرأة وحماية حقوقها الإنسانية.

ونحث مجلس الأمن والمجتمع الدولي أن ينفذا تنفيذا كاملا مبادرات بديلة للمزارعين، لكسب الرزق عن طريق برنامج القضاء على زراعة الخشخاش، ونوصي بأن تعمل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مع النظام القضائي الأفغاني، بحيث يتصرف القضاة ورجال الشرطة والزعماء المحليون وفقا لحكم القانون، لا القانون التقليدي (العرف) الذي يقوض حقوق المرأة.

وأخيرا، أوصي بأن يقوم مجلس الأمن والمجتمع الدولي بمساعدة المجتمع الأهلي، خاصة مجموعات النساء، على تعزيز مساءلة الحكومة.

ولا نريد أن يغادر المجتمع الدولي أفغانستان قبل أن نكون قد أمنا مستقبلا مستقرا لجميع النساء والرجال والأطفال. ويجب أن تستمر عملية بناء السلام في أفغانستان. ونحن بحاجة إلى المرأة. لا يمكننا أن نتجاهل المرأة عند قيامنا بإعادة بناء أمة. وعندما تترك المرأة متخلفة، لا يمكن أن يكون ثمة سلام، وستبقى أفغانستان ضعيفة.

واسمحوا لي بأن أختم كلامي بالقول: إنه لا يمكن بناء أمة قوية بدون امرأة قوية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو السيدة هيلين داندي، المستشارة الإقليمية لغرب أفريقيا، من شبكة النساء

النسائية لا تعي أنه ينبغي لها الوصول إلى ذلك المال، أو أحد - عندما تعي ذلك - في كثير من الأحيان أن أولويات مجالس الرجال تحل محل أولويات مجالس النساء. وكثيرا ما توضع العائلات بالسياسة وأعضاء المجالس النسائية في الواجهة، فيما لا يزال الرجال يهيمنون على تفاصيل البرنامج.

وللمرأة احتياجات محددة يجب مواجهتها. فنسبة ٨٠ في المائة من إجمالي عدد الإناث ما زلن أميات. ونحن بحاجة إلى مدارس تعلم البنات كما تعلم النساء. وعلاوة على ذلك، تموت امرأة من كل ست نساء أفغانيات عند التوليد، بسبب تعقيدات تحدث أثناء الحمل. ونحن بحاجة إلى محترفات رعاية صحية وعيادات صحية لتلبية الاحتياجات الأساسية للمرأة في المجالين الصحي والعاطفي ومجال الطب النسائي.

ونحن بحاجة إلى تحديد جيل جديد من قائدات أفغانيات لنوفر لهن الأدوات والموارد اللازمة لتنمية إمكاناتهن. وبهذه الطريقة، لن تحتاج المرأة عندما ترشح نفسها لشغل منصب ما، إلى التمويل على مال أسياذ الحرب أو الأصوليين، بل يمكنها أن تكون مرشحة مستقلة ناجحة.

غير أنني سمعت من وزارة شؤون المرأة أنه لا يمكننا تدريب الإناث للمشاركة دوليا في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي صدقت أفغانستان عليها سنة ٢٠٠٤. وقيل لنا أن نتظر إلى أن توافق وزارة العدل ومجلس القضاء الإسلامي على الاتفاقية.

ولا يزال جدول أعمال المرأة الأفغانية غير منجز. وتشكل الانتخابات الرئاسية والنيابية معالم مناسبة للتقدم، لكن السلام والأمن في أفغانستان سيحتاجان إلى التزام بعيد المدى من الأمم المتحدة والقوى الدولية للمساعدة الأمنية في

ويتعلق الأمر هنا بعرض تحليل لمشاركة المرأة في عملية السلام في كوت ديفوار وتقديم عدد من التوصيات من أجل دعم وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشكل أفضل ومن أجل مشاركة أكثر فعالية للنساء في عملية تحقيق السلام والأمن.

وفي ما يتعلق بذلك التحليل، يتطلب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) حضور المرأة في سائر الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة بشأن إقرار السلام والأمن وتوطيدهما وصونهما.

وفي كوت ديفوار، تركنا انقلاب عام ١٩٩٩ والفترة الانتقالية العسكرية التي أدت إلى انتخابات خلافية نظمت في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر وأوصلت الرئيس غباغبو إلى السلطة، تتخبط في عدد من الصراعات المستترة بين السكان، التي استطاعت أن تزيد من ضعف النسيج الاجتماعي.

ولاسترجاع الترابط الاجتماعي، أنشأ فخامة لوران غباغبو، رئيس جمهورية كوت ديفوار، منتدى للمصالحة الوطنية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وقد كانت هذه أول فرصة حقيقية تمنح للمرأة الإيفوارية لكي تشارك بفعالية في السعي لتحقيق السلام. لكن للأسف، لم يستجلب ذلك البرنامج مشاركة واسعة من طرف النساء والمنظمات النسائية التي كانت تعمل لتحقيق السلام. وفي حقيقة الأمر، لم يكن بوسع عدد من النساء اللواتي لم يعلمن بوجود القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) استغلال فرصة منع خطر نشوب الصراعات التي كانت تنتشر في أرجاء البلد. بل إنهن لزمّن الصمت، مما ترك للسياسيين الذكور إمكانية تسميم الوضع.

وحاولت حينها أن تبلغ الآخرين بأننا بحاجة إلى التحلي بضبط النفس حتى ننقذ كوت ديفوار. غير أن مشاركة النساء المحدودة وانعدام العمل المشترك بينهما لم يمكنهن من تحقيق نتائج فعالة.

الأفريقيات من أحل السلام، إلى أن تجلس إلى طاولة المجلس وأن تلقي بياها.

السيدة داندي (تكلمت بالفرنسية): إسمي هيلين داندي لو من كوت ديفوار. وأنا مسؤولة عن منظمة للسلام. وإنني واحدة من ١٠٠٠ امرأة، كانت مرشحة لجائزة نوبل للسلام، لعام ٢٠٠٥.

أود، في مستهل كلامي، أن أعبر عن أعمق تقديري لحكومة رومانيا، ولأعضاء مجلس الأمن، وللمنظمة غير الحكومية "الفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن" على إيلائي شرف التكلم أمام المجلس.

وأنتهز هذه الفرصة لأشكر، باسم بلدي، كوت ديفوار، وخاصة باسم النساء والأطفال، منظمي هذه الجلسة، والمجتمع الدولي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، فضلا عن الأفراد ذوي النوايا الحسنة، الذين لا يألون جهدا لإعادة السلام إلى ربوع كوت ديفوار.

وأرحب أيضا ببيان المجلس المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الذي تبني اقتراحات الاتحاد الأفريقي بأن يحل الأزمة في كوت ديفوار. وأشكر شكرا صادقا وسيط الاتحاد الأفريقي في أزمة كوت ديفوار، فخامة السيد تابومبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، على ما بذله من جهد صادق من أجل عودة السلام إلى بلاده.

ومع ذلك، فمن الأهمية بمكان أن يشدد على أن السلام يواجه تحديات من جانب المعارضة، التي تزعم أن الأمم المتحدة أوجدت موقفا من عدم اليقين لكوت ديفوار من خلال قرارها لاحتفاظ فخامة السيد لوران غباغبو بالسلطة لمدة اثني عشر شهرا.

إن الهدف من وجودي معكم هو مشاطرة رؤيتنا في ما يتعلق بأهمية التزام النساء في سائر أنشطة تدعيم السلام.

أثرت عليه الحرب كثيرا، يوجد الآلاف من النساء اللواتي اغتصبن منذ عام ٢٠٠٢. وهن يعشن وحيدات في حرمان تام، كما أنهن لم يتلقين لحد الآن أية مساعدة طبية أو نفسية أو مادية.

وبالرغم من كل هذا، لم يذكر القرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥) بشأن كوت ديفوار، الذي اتخذته مجلس الأمن في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، دور النساء، بل ولم يتطرق حتى إلى نوع الجنس. وأود أن أعرف السبب في ذلك.

ويبدو من الأساسي بالنسبة لنا أن نبرز مكانم ضعف وقوة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٥) ونقترح توصيات بغية توفير تنفيذ أفضل لذلك القرار.

وفي ما يتعلق بمواطن القوة، يسند القرار قدرا أكبر من المسؤولية إلى النساء في هيئات صنع القرار. كما أنه يخول قدرا أكبر من السلطة للنساء بغية العمل لصالح السلام والأمن، ويأخذ في الحسبان أولويات المرأة. لقد أيقظ ضمائر النساء وأعطاهن القوة ليستمع إليهن.

أما أوجه ضعف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٥) فتتمثل في انعدام التنفيذ الفعلي. فالقرار مجهول لدى النساء على المستوى الشعبي. كما أن وسائل العمل على تنفيذ القرار غير كافية. فلا يجري تنفيذه من طرف الدول. وإن القرار لا ينفذ بالشكل الكافي من طرف المؤسسات، بما فيها الأمم المتحدة. ولا توجد أية تدابير إلزامية تدعو الدول إلى تنفيذ القرار فعليا. كما أن القرار لا يخلق ظروف استخدامه على الوجه الأمثل من طرف النساء، إذ ينبغي أن يكون سلاحا قويا في أيديهن. فموارد النساء العاملات من أجل السلام لا تستعمل بما يكفي من طرف الأمم المتحدة، وهنا أيضا نريد أن نعرف السبب. ليست هناك متابعة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٥).

وانطلاقا من كل هذه النقاط، من الأهمية بمكان أن نقدم الاقتراحات التالية. أولا، ينبغي أن يصبح القرار ١٣٢٥

ومع اندلاع الأزمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، تطورت الإجراءات الرامية إلى دعم القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وشجعت قدرا أكبر من مشاركة المرأة الإيفوارية في عملية إعادة السلام والأمن. غير أن هذه الإجراءات كانت مقتصرة على بعض القادة من النساء ولم تتمكن من الوصول إلى الطبقة الشعبية في المنظمات الأهلية لعدد من الأسباب منها ما يلي: العوامل الثقافية الاجتماعية المرتبطة بدور المرأة في المجتمع الأفريقي التي تجعلها تلزم الصمت، ونسبة الأمية العالية بين النساء، وانعدام وسائل العمل من أجل الدعم الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ومن أجل المشاركة الفعالة للنساء في منع نشوب الصراعات وتسويتها، والقدرات الاقتصادية المحدودة للنساء ومستوى التمويل المنخفض للبرامج التي تدعم المرأة.

وحتى يرجع السلام إلى كوت ديفوار، تم توقيع عدد من اتفاقات السلام دون المشاركة الفعلية للمرأة، إلا القليل من النساء اللواتي انتمين إلى الأحزاب السياسية التي كانت لها مساهمة في الأزمة. ولقد تم تجاهل المرأة من اتفاق لوميه إلى اتفاق بريتوريا الثاني، مروراً باتفاق ماركوسي واتفاقات أكرا الأول والثاني والثالث واتفاق بريتوريا الأول، بل إنه جرى تهميشهن من العملية رغم تدخل الأمم المتحدة النشط بوصفها أهم ضامن لدعم وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). لماذا كان الحال هكذا؟ نحن النساء نريد أن نعرف سبب عدم تنفيذ القرار. من غير المفاجئ أن نلاحظ سلبية المرأة في عملية استعادة السلام والأمن لأنهما لم تكن طرفا في المناقشة.

ويبقى بلدي، كوت ديفوار، مقسما اليوم. فالمناسخ الاجتماعي تطبعه أزمة الثقة والكراهية المتأصلة. أما انعدام الأمن فيسود في جميع أنحاء البلد وما زال النساء والأطفال هم الذين يؤدون الثمن غالبا. إنهم ما زالوا يحملون وصمة الصدمة ويعيشون في صمت. وكمثال على ذلك، في منطقة بواكي، وهي منطقة محتلة، وفي الجزء الغربي من البلد الذي

والمؤسسات الأفريقية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وجميع ذوي النوايا الطيبة ومحبي السلام، بذل جهود لا تكلل لإعادة السلام نهائياً إلى بلدي، كوت ديفوار.

وبالنسبة لمشاركة المرأة في عملية السلام، أثبتت تجربتنا على الأرض أن الاستقلال المالي للمرأة في المناطق الحضرية والريفية عامل رئيسي في حفزهن وتمكينهن من المشاركة بنشاط أكبر في السلام. وتقول اللاجئات والمشرديات اللواتي قابلناهن إن السلام الحقيقي يتجسد قبل كل شيء في تمتعهن بحرية الحركة، وامتلاك المال اللازم لتعليم أطفالهن وممارسة أنشطة اقتصادية، واستعادة كرامتهن بتحسين ظروفهن الاجتماعية.

أود أن أنهى بياني بالتذكير بأن المرأة عنصر فعال جداً في منع نشوب الصراعات وإدارتها، لأن للمرأة مكانة مركزية في المجتمع. فبوسع المرأة أن تقنع زوجها بوصفها زوجة، وأن تكلم أطفالها بوصفها أمّاً ومعلمة، وأن تكلم إخوتها بوصفها أختاً لإقناعهم بعدم حمل السلاح بغرض القتل. ولذلك، طالما حرمت المرأة من الجلوس على مائدة المفاوضات، لا لسبب إلا بسبب مركزها الاجتماعي أو لأنها امرأة، سيكون من الصعب الحديث عن سلم مستدام في جميع أنحاء العالم، وخاصة في أفريقيا.

ما هو مستقبل كوت ديفوار بدون المرأة؟ وما هو مستقبل أفريقيا بدون المرأة؟ وما هو مستقبل العالم بدون المرأة؟

الرئيس (تكلم بالانكليزية): عملاً بالتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يتكروا ويقصروا بيانهم على مدة لا تتجاوز خمس دقائق لتمكين المجلس من تصريف أعماله بسرعة. ونرجو من

(٢٠٠٠) معروفاً في الجمعيات وفي المجموعات النسائية في المناطق الحضرية والقروية. ثانياً، ينبغي إنشاء النوادي لدعم القرار وتعميمه بين الحركات النسائية. ثالثاً، ينبغي أن تشارك وسائل الإعلام في دعم القرار بنشره في أرجاء كل بلد. رابعاً، ينبغي إنشاء فريق للمتابعة بغية ضمان تنفيذه. خامساً، ينبغي تعزيز قدرة النساء في مجالات منع نشوب الصراعات والتوسط في تسويتها وإدارتها. سادساً، ينبغي توفير وثائق بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) للمنظمات النسائية. سابعاً، ينبغي توفير دعم مالي وملموس عن طريق منح الإعانات للمنظمات النسائية العاملة لتحقيق السلام والأمن والتنمية، حتى يتسنى لها أن تكون أكثر فعالية في عملها.

إضافة إلى ذلك، من المهم تنظيم مؤتمرات واجتماعات مفتوحة وحلقات عمل حول قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لوضع بعض الاقتراحات التي ستساعدنا على تعزيز هذا القرار على نحو أفضل؛ وإنشاء لجان لمتابعة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بغية ضمان أن تنفذه الدول تنفيذاً فعالاً، وإعداد تقارير لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ وإنشاء منبر لتبادل الآراء بين النساء اللواتي شردتهن الحروب واللاجئات ليتسنى لهن التعارف وتبادل الآراء فيما بينهن، ولتمكينهن من إسماع أصواتهن بوصفهن ضحايا رئيسية، وتمكينهن من الإسهام في عملية السلام والأمن والمساعدة في تعزيز قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ وإعطاء أولوية لتمويل الأنشطة الاقتصادية للنساء اللواتي يقعن ضحايا الحروب وحفزهن على المشاركة الفعالة في عمليات السلم والأمن وتعزيز قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وتيسير تلك المشاركة. وقبل أن أختتم كلامي، أود أن أكرر الإعراب عن جزيل شكري لمجلس الأمن على مبادرته الجديرة بالثناء، التي مكنت المرأة اليوم من إسماع صوتها.

صحيح أن السلام يجب أن يأتي من شعب كوت ديفوار؛ وفي نفس الوقت، أود أن أناشد المجتمع الدولي

نشوب الصراعات والدعوة إلى السلام والمفاوضات وتنفيذ اتفاقات السلام والأمن. وسيكون مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام، المقترح إنشاؤهما، حاسمين في تعزيز وحماية حقوق المرأة. وتوفر لنا المناقشات الجارية حول إنشاء هذين الجهازين الجديدين مدخلاً لترسيخ مشاركة المرأة مشاركة فعالة، بوصفها مشاركة في ولايات هذين الجهازين، وبوصفها مستفيدة من هذه الولايات، لضمان إنصاف الجنسين والمساواة بينهما.

لقد كان اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، نقطة تحول في حماية المرأة في حالات الصراع، وفي ضمان حق المرأة في المشاركة مشاركة كاملة في عمليات السلام. وينبغي أن نتاح للمرأة، بوصفها عنصراً متساوياً مع عناصر المجتمع الأخرى، فرصة المشاركة في وضع السياسات في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وللمرأة، بوصفها ضحية للإقصاء وهدفاً ضعيفاً في الصراعات، وبوصفها أمّاً وكاسبة عيش، مصلحة كبيرة في منع نشوب الصراعات وحلها، وفي جميع المسائل المتعلقة بالسلم والأمن في المجتمع.

إلا أننا نلاحظ بقلق غياب المرأة، لا في عمليات السلام فحسب، بل في معظم ميادين صنع القرار أيضاً. ويتجلى غياب المرأة أيضاً في تقارير الأمين العام ومجلس الأمن، على حد سواء. وبالتالي، توجد حاجة إلى التدريب على زيادة التوعية بقضايا المرأة على جميع مستويات عمليات حفظ السلام. وينبغي ألا يعتبر هذا التدريب وتوظيف المرأة تدبيرين خاصين، ولكن يتعين تعميمهما. ويتطلب هذا التحول تغييراً في المواقف والتفكير تجاه مركز المرأة وقدراتها. ونحن نشيد بالتقدم الذي حققته إدارة عمليات حفظ السلام في مسألة السلام والمرأة ومراعاة المنظور الجنساني. إننا نشجع الإدارة على مواصلة الإسراع بتنفيذ السياسة التي حددها

الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تعمم النصوص المكتوبة وأن تلقي نصاً مختصراً عندما تتكلم في القاعة.

وقبل أن أعطى الكلمة لأعضاء المجلس، يسعدني أن أعلن أنه موجود معنا اليوم بمجموعة من الطلاب الممتازين من كلية جون سي وايتهد للدبلوماسية والعلاقات الدولية. وأبلغت أن أستاذهم السيد كورتيني سميث صحبهم إلى الأمم المتحدة ليشهدوا الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لإنشاء منظماتنا، وليشاهدوا مداولات مجلس الأمن. اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا لحضورهم، وآمل أن يجدوا مناقشاتنا مهمة وملهمة.

السيد ماهيغا (جمهورية ترازيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): بداية، اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير ترازيا العميق لوفد رومانيا على تنظيمه هذا الحوار المفتوح حول قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويأتي هذا الحوار في وقت مناسب بعد اعتماد قادة العالم وثيقة ختامية الشهر الماضي أكدت على المساواة بين الجنسين وعلى تشجيع وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتمتع الكامل بهذه الحقوق والحريات بوصفها أساسية للنهوض بالتنمية والسلم والأمن، ومكملة لها.

واليوم، في الذكرى السنوية الخامسة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نحتفل بدور المرأة الذي لا غنى عنه في منع نشوب الصراعات وحلها وفي بناء السلام، ونؤكد على هذا الدور مجدداً. ويؤيد وفدي البيان الذي سيدلي به ممثل ناميبيا باسم الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

كشفت الصلات المتداخلة الوثيقة بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان حتمية الأخذ بنهج متكامل تجاه صنع السلام وحفظه وبنائه. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، أبرزنا الدور الرئيسي الذي ينبغي أن تؤديه المرأة في منع

وختاماً، ينبغي أن يكون دور المرأة في لجنة بناء السلام المتوخاة دوراً مركزياً منذ البدايات الأولى على جميع المستويات وخاصة على المستوى القطري مع وجود مشاركة محسوسة من جانب المجتمع المدني. وهي فرصة فريدة لإدماج المسائل الجنسانية بوصفها مكونات لا تتجزأ في عملية التحول من حفظ السلام إلى بناء السلام وصولاً إلى التنمية المستدامة في نهاية المطاف.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية):

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، للمبادرة التي اتخذتموها بتنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام لتقديمه تقريراً بالغ الشمول (S/2005/636) إلى جانب خطة العمل المفصلة لتنفيذ ذلك القرار على نطاق المنظومة بأسرها. كما نتوجه بالشكر بطبيعة الحال لكل الذين أسهموا في ذلك التقرير، ومنهم السيد جان ماري غينو، والسيدة راشيل ماينانجا والسيدة نولين هيزر.

إن موضوع المرأة والسلام والأمن يحظى باهتمام عظيم ويتسم بأهمية سامية في جميع أنحاء العالم - خاصة بالنسبة إلى كثير من البلدان التي تمر بمجالات الصراع أو في أعقاب حالات الصراع - وكذلك بالنسبة إلى الأمم المتحدة.

وتؤيد اليونان في هذا الصدد البيان الذي سيدي به الممثل الدائم للمملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي عن هذا الموضوع تأييداً تاماً.

قبل خمسة أعوام اعتمد مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وكان معلماً هاماً على الطريق. ودعا القرار إلى مشاركة المرأة على قدم المساواة وإشراكها بصورة كاملة في الجهود الرامية لمنع نشوب الصراع، وفي مفاوضات السلام، وعمليات حفظ السلام، والمساعدات الإنسانية، وعمليات

السيد غينو وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام صباح اليوم.

ولقد فتح القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) آفاقاً جديدة من خلال تمكين المرأة في مجالات حيوية قبل الحرب والسلام والأمن - حيث كانت المرأة المهدف المتعمد والضحية الصامتة للصراعات العنيفة. ومن ثم فإن التنفيذ الفعال للقرار يشكل ضرورة. ويشجعنا على ذلك صياغة خطة عمل على مستوى المنظومة بأسرها لتحقيق ذلك الغرض. وتقدم لنا خطة العمل إطاراً للتنفيذ يتيح التنسيق والتعاون بين مختلف هيئات الأمم المتحدة كما توفر لنا إطاراً للرصد تقاس عليه النتائج. ولا بد من توفير الإمكانيات المالية والبشرية اللازمة من أجل تنفيذ خطة العمل بنجاح.

وفي حين أننا نسلم بالدور الإيجابي الذي يضطلع به موظفو حفظ السلام، فإن ما يروعنا هو وجود قلة من العناصر التي ما برحت تلتخ سمعة الأمم المتحدة الطيبة ومصداقيتها ككل. فالاستغلال الجنسي وإيذاء المدنيين من قبل بعض أفراد حفظ السلام هو انتهاك لثقة من عهدوا إليهم بمسؤولية الحماية. وينبغي أن يلقى هذا العمل الإدانة منا جميعاً. وإننا نشيد بسياسة الأمين العام الرامية إلى عدم التسامح المطلق إزاء أعمال التحرش والمضايقة الجنسية. وحتى نمنع الاستغلال الجنسي والإيذاء الجنسي، يتعين التحقيق في جميع الادعاءات وتقديم تقارير بشأنها. ولا بد أن يتخذ مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات تدابير أشد صرامة.

وفي اعتقادنا أيضاً أن نص وروح القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يجب أن تطبق في بعثات حفظ السلام من خلال مزيد من مشاركة المرأة على جميع المستويات. وهذا من شأنه أن يضفي مزيداً من الحيوية الجنسانية على ولايات حفظ السلام وعلى تنفيذ استراتيجيات تستهدف حماية المدنيين في حالات الصراع وفيما بعد انتهاء الصراعات.

الأخريات في المدينتين المعاديتين إسبرطه وكورنث وبدعم منهن.

يتمثل العنصر الأساسي في التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في إدماج المنظور الجنساني في جهود الإعمار التي تعقب انتهاء الصراع. ويتعين على جميع العناصر الفاعلة ذات الصلة أن تبذل مزيداً من الجهد لضمان إدراج الجانب الجنساني في استراتيجياتها وبرامجها للإعمار.

وكان بناء السلام واستدامته بطريقة متماسكة وشاملة وضمان الانتقال السلس والدائم إلى السلام أحد الشواغل الكبرى في الاجتماع العام الرفيع المستوى. وإن السعي إلى إنشاء لجنة لبناء السلام ومكتب لدعم بناء السلام لتمهيد الطريق لذلك الانتقال، اكتسب دعماً مكثفاً في الاجتماع. وفي ذلك السياق، علينا أن نضمن أن لجنة حفظ السلام ستسهم إسهاماً هاماً في التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وإننا نؤمن بإيماننا راسخاً بأن لجنة بناء السلام ستوفر للمجتمع الدولي فرصة كبرى لضمان أن يصبح المنظور الجنساني جزءاً مألوفاً من أي عملية لبناء السلام.

ويعتبر العنف المرتكب على أساس جنساني في الصراع المسلح هدفاً أساسياً آخر للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وما يرحم منع هذا النوع من أنواع العنف والتصدي له أحد أولوياتنا المتقدمة. وعلى الرغم من الآليات المحسنة للحماية والمنع، فما زالت استجابة المجتمع الدولي غير كافية. ونرى أنه يتعين علينا أن نزيد من الضغط على أطراف الصراع المسلح لمنع العنف الجنسي والعنف المرتكب على أساس جنساني - بما في ذلك الاتجار بالأشخاص - ووضع حد للإفلات من العقاب عن مثل هذه الجرائم. ولا بد من ضمان الامتثال للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

إن الحاجة لمنع الاستغلال الجنسي والإيذاء الجنسي للسكان المحليين من جانب موظفي الشؤون الإنسانية وأفراد

الإعمار بعد انتهاء الصراع، ومبادرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، علاوة على حماية حقوقها كإنسان من أن تتعرض للانتهاك في حالات الصراع.

ومنذ ذلك الحين بذلت الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة وعناصر المجتمع المدني الفاعلة جهوداً ملموسة من أجل تنفيذ القرار. وعلى الرغم من الإنجازات الهامة، ما زالت هناك تحديات أساسية ماثلة في كثير من المجالات.

ويركز القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على دور المرأة في منع الصراع وعلى الحاجة إلى تصعيد دورها في صنع القرار فيما يتعلق بمنع نشوب الصراع. وليس هناك شك في أن مساهمة المرأة في منع الصراعات لها أهمية خاصة في سياق الدبلوماسية الشعبية. وبمقدور المرأة أن تؤدي دوراً حيوياً في بناء قدرة المجتمعات على منع نشوب أعمال عنف جديدة أو متكررة. وعلينا أن نساعدنا بفعالية أكبر على السير في ذلك الاتجاه.

وإننا نرحب بمختلف المبادرات التي اتخذها عدد من الدول الأعضاء، واتخذتها الأمم المتحدة والمجتمع المدني بهدف دعم تمثيل المرأة وزيادة ذلك التمثيل في محادثات السلام ومراعاة المنظور الجنساني في اتفاقات السلام. ومن الأهمية بمكان أيضاً استحداث استراتيجيات وبرامج تأخذ احتياجات المرأة في الاعتبار. وعلينا أن نشجع تلك المبادرات كلها وأن نعززها.

إن المبدأ القديم قدم عالمنا ذاته. وأود أن أذكر في هذا الصدد براءة أريستوفان لبيستراتا، التي كتبها في مناهضة الحرب عام ٤١١ قبل الميلاد. وتركز تلك المسرحية الكوميديّة على الآثار التي ترتبت على حرب البلوبونيز والجهود التي بذلتها امرأة من أثينا اسمها لبيستراتا لوقف الحرب وكفالة السلام من خلال المفاوضات مع النساء

ينبغي لنا التأكيد على التعاون القائم بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاستعداد لمواصلة التعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى.

وفي الختام، أشدد مرة أخرى على أن تحقيق الأهداف التي حددها القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) كاملة يتطلب عزيمة سياسية قوية ومستمرة، على أن تترجم إلى عمل ومساءلة من جميع الأطراف، الوطنية والدولية والدول الأعضاء والأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني.

السيدة باترسون (الولايات المتحدة الأمريكية)
(تكلمت بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على اختيار هذا الموضوع للمناقشة المواضيعية إبان رئاستكم. ونود أيضاً أن نشكر المتكلمين على إسهاماتهم في فهمنا لهذه المسألة. والولايات المتحدة توافق على أنه لا بد للأمم المتحدة أن تقر بدور المرأة في عملية السلام وأن تعزز ذلك الدور، ولا بد لنا أن نأخذ مجدية تحدي إدماج المرأة في عملية صنع القرارات، باعتبارها نداءً للرجل.

وبالنظر إلى التجارب الخاصة للمرأة، نعتقد أنه يمكنها أن تضيف صفات ومنظورات فريدة على عملية السلام. وتاريخياً، ظلت المرأة منقوصة التمثيل في معظم مفاوضات السلام. وفي الماضي، كثيراً ما كان دور المرأة التقليدي في المجتمع يُتخذ ذريعة لاستبعادها. غير أن دورها في الحمل والرضاعة يضيف منظوراً طالما أغفلناه.

وأود أن أذكر الفرصة التي سنحت لي بالاطلاع على الدور الذي قامت به المرأة في عملية السلام في السلفادور أثناء عملي هناك منذ بضع سنوات بعد اتفاق السلام. فالمرأة كانت تشكل نسبة تصل إلى ٤٠ في المائة من جماعة المفاوضين - جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني - وعليه، كان من الطبيعي أن تصبح النساء شخصيات رئيسية في عملية

حفظ السلام تعوق قدرتنا على تحقيق الأهداف المتوخاة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وتظل إحدى الأولويات الكبرى بالنسبة لنا. ومع ذلك، يتعين علينا أن نعرب عن ارتياحنا للتقدم الملموس الذي أحرز في تنفيذ القرار من خلال التدابير التي اتخذها الأمين العام. وأذكر هنا بأن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام قد أولت اهتماماً متزايداً للمسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وأن الشواغل الجنسانية يجري طرحها فيما يتعلق بجميع عمليات حفظ السلام الجديدة.

وما برحت برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تركز على المقاتلين السابقين من الذكور على الرغم من اشتراك النساء والفتيات أيضاً في الجماعات المسلحة. وينبغي أن يسهم إنشاء لجنة بناء السلام في التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وأن يولي مزيداً من الاهتمام لاحتياجات النساء والفتيات في عملية بناء السلام بعد انتهاء الصراع ومشاركتهم فيها.

وفي رأينا، أن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشكل أفضل يظل الموضوع الأساسي. ونحن بحاجة إلى مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج على الصعيدين الدولي والوطني بصورة أكثر منهجية. وعلينا أن نبرز الحاجة إلى وضع خطط وطنية، وبناء تحالفات، وابتكار أجهزة جديدة للرصد وإتاحة وصول جميع المعنيين إلى هيئات الأمم المتحدة. والتعاون المعزز مع البلدان في مناطق الصراع ووعي الأطراف الفاعلة الرئيسية هي متطلبات أساسية.

كما أن المبادرات والخطط الوطنية مهمة للغاية. وفي هذا السياق، أود أن أذكر بأن اليونان، لدى رئاستها للاتحاد الأوروبي، أصدرت ورقة بشأن دمج البعد الجنساني في سياسات العلاقات الخارجية للاتحاد. وفي الوقت نفسه، نظمنا منتدى أئينا حول "نوع الجنس والسلام والسياسة الخارجية: من منظور الاتحاد الأوروبي". وفي هذا الصدد،

وقد نشطت النساء في السلفادور في الجهود الوطنية للإعمار أيضاً. وكثير من النساء اللاتي كن عضوات في جماعات مسلحة قد انخرطن في مشاريع البناء الكبيرة والصغيرة. ومثلت تجربتهن كمقاتلات تحدياً لكثير من المفاهيم التي كانت سائدة قبل الحرب بشأن عمل المرأة، مما أضطر المجتمع إلى الاعتراف على نحو متزايد بالدور الذي يمكن أن تؤديه المرأة.

واليوم، فإن المرأة في السلفادور ما زالت طرفاً أساسياً في المجتمع. ولا تزال النساء السلفادوريات على درجة عالية من التنظيم على كل مستويات المجتمع، مدفوعات بنشاطهن السياسي إبان الحرب. ونجاح عملية السلام في السلفادور، في كثير من جوانبها، إنما هو نتاج إشراك المرأة في العملية من البداية. وأود أن أضيف أن الأمم المتحدة قامت بدور كبير ونجاح للغاية في عملية السلام في السلفادور.

إنني أدرك أن السلفادور ربما كانت مختلفة عن حالات ما بعد الصراع الأخرى، من حيث أن نسبة عالية من النساء كن مشاركات بشكل مباشر كقائدات في الصراع، وبالتالي فإن مشاركتهن في عملية السلام كانت طبيعية أكثر. وعموماً، فإن النساء في أمريكا اللاتينية حققن طفرات سياسية وقانونية كبيرة خلال الأعوام الثلاثين الماضية، فشغلت المرأة منصب الرئيس، ووزير الدفاع، ورئيس البرلمان، وعليه، فإن إشراك المرأة في عملية السلام يجسد دورها في المجتمع الأكبر بصورة طبيعية.

ومن نافلة القول إن السلفادور ليست أفغانستان، وأنه يتعين انتهاز استراتيجيتين مختلفتين تماماً لإشراك النساء في عمليتي السلام وإعادة البناء، رهناً بالأوضاع المحلية. وبرغم الحجج المقنعة لإدماج المرأة في عملية السلام، ثمة مقاومة شديدة للفكرة في معظم أنحاء العالم. فاستبعاد النساء

السلام. وقد أتاح لمن ذلك وضوحاً في الرؤية استخدمته فيما بعد حيث تم اختيارهن لشغل مناصب عامة. فأحدى قائدات المغاوير رشحت نفسها لمنصب نائب الرئيس بعد سنوات قلائل من اتفاق السلام. وقامت أولئك النسوة السلفادوريات بحملة لتحقيق المساواة بين الجنسين فيما أصبح يعرف بحزب جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني، وأدت دعوتهن تلك إلى إنشاء أمانة للمرأة في عام ١٩٩٣ وتخصيص حصة بنسبة ٣٠ في المائة لذلك الحزب في عام ١٩٩٦. ولكن، ليست النساء اليساريات فحسب هن اللاتي ارتفع شأنهن السياسي أثناء عملية السلام؛ فقد أصبحت النساء من كل الأحزاب والمعتقدات السياسية مشاركات.

ومشاركة النساء في عملية السلام، والأهم باعتبارهن شخصيات سياسية، يعزز ما نسميه أحياناً قضايا المرأة بوجه عام. وفي الجمعية السلفادورية، فإن النساء من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين - والكثير منهن قد انتخبن خلال عملية السلام التي استغرقت عدة سنوات - قد شكلن مؤتمراً نسائياً يُعنى بالقضايا التي تهم المرأة بشكل خاص، مثل وفيات الأطفال والأمهات، وحقوق الطفل والجريمة الجنسية والعنف الأسري.

وعلى سبيل المثال، فقد نشطت كل المُشرِّعات من النساء في إثارة الوعي بشأن العنف الأسري، وأعددن تشريعاً بتجريمه وأنشأن ملاحى للنساء والأطفال ضحايا الإيذاء. وقد جعلت سيدة السلفادور الأولى ذلك قضيتها الخاصة. وفي غضون سنوات قلائل، أصبح العنف الأسري أمراً غير مقبول؛ وتولدت لدى النساء الثقة في إبلاغ السلطات عن هذه الممارسات، ونفذت برامج في جميع أنحاء البلد لمكافحة - بما فيها تقديم المشورة للرجال. والعنف الأسري الذي كان في السابق يعتبر شأنًا خاصاً، بات يعد الآن جريمة خطيرة.

وضرورة الاعتراف بإسهامها في تحقيق سلام دائم وتعزيز هذا الإسهام. وهنا، نشيد بمبادرة الشراكة العالمية لمنع الصراعات المسلحة، وبعثة السلام للسيدات الأفريقيات الأول، والمواقف التي اتخذها مختلف الشركاء المهتمين بهدف تحديد مجموعة من المؤشرات التي تراعي الحالة الخاصة للمرأة لدى وضع وتنفيذ آليات منع الصراع وآليات الإنذار المبكر.

ونرحب ترحيباً خاصاً باقتراح الأمين العام الذي يرمي إلى وضع استراتيجية عالمية لتنفيذها في إطار منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك خطة عمل تحدد مجالات العمل ذات الأولوية التي يتعين تنفيذها إبان عملية التنفيذ. وتلك الاستراتيجية العالمية ستمكن الأمم المتحدة والمنظومات غير الحكومية والشركاء المهتمين الآخرين من العمل معاً بطريقة منسقة بغية تعزيز مشاركة المرأة على نحو كامل في أنشطة منع الصراع وإدماج احتياجاتها وأولوياتها في قاعدة البيانات والتحليل المتعلقة باستراتيجيات منع الصراع والإنذار المبكر.

ونلاحظ مع شعور بالارتياح أن تقدماً كبيراً قد أحرز فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وترحب جمهورية بنن بصياغة استراتيجية شاملة وخطة عمل لإدماج القضايا الجنسانية في أنشطة عمليات حفظ السلام هنا في المقر وفي الميدان، وبخاصة في التخطيط لنشر العمليات الجديدة، التي تحظى الآن بآليات مستهدفة للرصد وللمتابعة. ويمثل ذلك خطوة رئيسية نحو تعزيز قابل للقياس لإسهام منظومة الأمم المتحدة في تمكين النساء في مناطق الصراعات.

وبالرغم من ذلك التقدم الكبير، تقلقنا النشأة في بعض مناطق نشر عمليات حفظ السلام لظاهري الانتحار بالبشر والعنف الجنسي والبدني المستمر المرتكب ضد النساء والأطفال. ونشيد بالأمين العام على مبادراته الجريئة لمكافحة

من عملية صنع القرارات الهامة ما زال متأصلاً بعمق في كثير من المجتمعات. وتغيير هذا الأسلوب للتفكير يتطلب منا جميعاً، وبالأخص الجمعيات الدولية والمنظمات غير الحكومية، بذل جهد واع وعازم من أجل إشراك المرأة في عملية السلام. فالجتمتع لا يفرض ضرورة إشراك المرأة في تلك العملية فحسب؛ بل إنه يتطلبها.

السيد إيدوهو (بنن) (تكلم بالفرنسية): السيد

الرئيس، أود أن أشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة، كما أشكر السيد غينو على بيانه.

إن مجلس الأمن باتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قبل خمس سنوات مضت، قد حدد لنفسه هدف توفير إطار مرجعي مشترك للمجتمع الدولي لكي تسترشد به الدول والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني في العمل بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وتقييم الأمين العام لحالة تنفيذ ذلك القرار يبين التقدم المحرز وأوجه القصور على حد سواء.

ومنذ اتخاذ ذلك القرار، بدأنا نرى تغييراً في المواقف حيال حالة المرأة فضلاً عن الإجراءات المتضاربة على جميع المستويات لوضع المرأة في مكانها اللائق في مجتمعاتنا. ونرحب بالجهود المشتركة التي تبذلها الدول الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني - لا سيما الجماعات النسائية - التي نجحت في عكس مسار التوجهات السلبية التي يسعى القرار إلى تصحيحها. والمعلومات التي استمع إليها المجلس خلال الاجتماع وفقاً لصيغة آريا المعقود بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر قد ساعدت على اقتناع الأعضاء بالدور الحاسم الذي يمكن بل ويجب أن تضطلع به المرأة في منع نشوب الصراعات وتسويتها، لا سيما في مجال إعادة الإعمار والإنعاش بعد الصراع.

ومنذ عام ٢٠٠٠، ثمة فهم أفضل للدور الذي ينبغي أن تضطلع به المرأة في صنع القرارات إزاء منع الصراع

تضطلع به النساء في صون السلام والأمن الدوليين وبتقدير هذا الدور.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): في البداية،

أود أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه الجلسة العلنية عشية الذكرى السنوية الخامسة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن النساء والسلام والأمن.

كما أود أن أشكر السيد جان - ماري غينو، والسيدة راتشيلي مايانا، والسيدة نولين هيزر على إحاطاتكم الإعلامية الاستهلاكية الممتازة.

واستمعنا أيضا باهتمام كبير للبيانين اللذين أدلت بهما السيدة سويتا نوري والسيد هيلين داندي، ونود، من خلالهما، أن نشيد إشادة كبيرة بالدور الديناميكي الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في المجال قيد المناقشة اليوم.

وإلى جانب الأطفال، تشكل النساء الخسائر الأولية للصراعات، ومع ذلك ليس لديهن وسائل لمنع نشوب الصراعات، وغالبا ما يُستبعدن من عمليات السلام ومناصب اتخاذ القرار. وبالتالي فإن اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يشكل خطوة نوعية من جميع النواحي في جهودنا الرامية إلى الحماية الأفضل للنساء في حالات الصراع المسلح وإلى تعزيز دورهن النشط ومكافئته الرئيسي في منع نشوب الصراعات وتسويتها وبناء السلام والتعمير بعد انتهاء الصراع. وبذلك تم التأكيد من جديد رسميا على الحاجة إلى إدماج المساواة بين الجنسين في منع نشوب الصراع وحفظ السلام وبناء السلام، ونحن نرحب ترحيبا حارا بذلك.

وتقدم لنا الإحاطات الإعلامية التي سمعناها في هذه المناقشة الهامة نظرة شاملة إلى الإجراءات التي اتخذتها في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الأمانة العامة وبعثات حفظ السلام

هاتين الظاهرتين. ويجب أن تتابع الجهود المبذولة في ذلك المجال وأن تستكمل باتخاذ المجتمع الدولي تدابير جديدة لكفالة حماية أكبر للنساء والأطفال في الصراعات وحالات بعد انتهاء الصراعات.

ونرى أنه يجب أن يدمج على نحو كامل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في ولاية لجنة بناء السلام التي توخاها رؤساء الدول والحكومات في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها الستين. وستفعل اللجنة حسنا لو عُممت مراعاة القضايا الجنسانية من خلال التشاور الأوسع مع المجتمع المدني، ومنظمات النساء على وجه الخصوص. وفي ذلك الصدد، نعرب عن تأييدنا الكامل لتوصيات الأمين العام باتخاذ تدابير محددة على المستوى الحكومي الدولي، وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة، وفي إطار وكالاتها، وعلى المستوى الوطني، بغية تحسين تنفيذ القرار. وستساعد هذه التدابير على إضفاء الطابع المؤسسي على دور النساء في منع نشوب الصراعات وتسويتها وفي بناء السلام.

وأخيرا، فإننا نؤمن بأنه ينبغي للمجلس أن ينظر في أحكام عملية لضمان المزيد من المتابعة الفعالة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بغية تعزيز المساواة بين الجنسين بشكل نشط بوصفها وسيلة لتعزيز السلام والأمن الدوليين. ومن شأن تقديم تقرير دوري عن تنفيذ خطة عمل الأمين العام أن يخدم ذلك الهدف بشكل جيد. وعلى نحو مماثل، يجدر النظر في النداء الذي أطلقتته المنظمات غير الحكومية بأن ينشئ مجلس الأمن فريقا عاملا معنيا بتلك المسألة. وفي وسع مثل ذلك الفريق العامل أن يقدم قيمة إضافية حقيقية بوصفه إطارا للتعاون بين الشركاء في إجراء تقييم منتظم للتقدم المحرز. وبذلك يمكن للمجتمع الدولي في المستقبل القريب أن ينصف النصف الآخر لسكان العالم بالاعتراف بالدور الذي

وجه الخصوص بالنسبة للنساء. وعلاوة على ذلك، علينا ألا نتمس باختصاصات الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو لجنة وضع المرأة، التي تشكل الهيئات الملائمة لوضع السياسات والقواعد فيما يتعلق بوضع النساء والمساواة بين الجنسين. وبالتالي فإن من المهم ضمان أن يعمل مجلس الأمن جنباً إلى جنب مع المشاركين الآخرين في المنظومة.

وعملاً بالبيان الرئاسي الوارد في الوثيقة S/PRST/2004/40، قدم الأمين العام من فوره خطة عمل لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وكما يكشف تقرير الأمين العام، فإن هذه هي المرة الأولى التي تضطلع فيها المنظومة بمثل مهمة التخطيط الواسعة والمعقدة تلك التي تتضمن تقريباً جميع المجالات الرئيسية للأنشطة المتصلة بالنساء والسلام والأمن.

وستتابع باهتمام كبير تنفيذ خطة العمل الطموحة تلك ولكنها واقعية، وبطبيعة الحال سنؤيد توصية الأمين العام بأن يقدم إلى مجلس الأمن تقرير يشمل فترة سنتين عن تنفيذ الخطة؛ ونرى أن التقرير يمكن أن يقدم إلى الجمعية العامة أيضاً. وأخيراً، يود وفد بلدي أن يشكر وفد رومانيا على مشروع البيان الرئاسي المعروف على المجلس، وأن نظمته على تأييدنا التام.

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):
مما يشرف وفد بلدي أن يشارك مرة أخرى في مناقشة مفتوحة يجريها مجلس الأمن بشأن موضوع المرأة في حالات الصراع. ولذلك نحن ممتنون على نحو خاص لكم، السيد الرئيس، ولوفد رومانيا على اختيارهما هذا الموضوع. بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونحن موقنون من أن هذه المناقشة ستكون فرصة ممتازة لدراسة العقبات التي لا تزال تعيق مشاركة النساء في

المستشارة الخاصة للأمين العام للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

ومما يبعث حقاً على الارتياح أن نلاحظ أن الحالة المحددة للنساء والفتيات، بالإضافة إلى احتياجاتهن بوصفهن أشخاصاً ضعفاء، تشكل الآن محورا رئيسيا لعمل الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، تُبذل جهود جديرة بالثناء لكفالة التمثيل الأفضل للنساء على جميع مستويات اتخاذ القرار وفي إدارة بعثات السلام.

وفضلاً عن ذلك، وعملاً بقرار الجمعية العامة ٣٠٠/٥٩ بشأن استعراض شامل لاستراتيجية للقضاء على الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل، من المتوقع بذلك جهود كبيرة من بعثات حفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات لإنهاء الجريمة الخطيرة والممارسة المشينة للاعتداء الجنسي الذي كشف في بعثات معينة للأمم المتحدة مكلفة بحماية السكان المدنيين، وخاصة النساء والأطفال، في حالات الصراع المسلح.

وفي نفس الوقت، ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به ويجب علينا الآن أن نفي بالالتزام الذي قطع في مؤتمر القمة الذي عقد في أيلول/سبتمبر بالتنفيذ الفعال والشامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي الواقع كان ذلك تفاهم مشترك نشأ من مناقشة صيغة أريا التي نظمتها بعثة الدائمك.

إن مسألة النساء والسلام والأمن هي في الواقع مسألة متعددة الأبعاد ومتعددة القطاعات وتتجاوز ولاية مجلس الأمن. وذلك صحيح على نحو خاص نظراً لأن المجلس لا يتناول مسائل الفقر المدقع، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والمساعدة الاقتصادية الخاصة، وعبء الديون، وتدهور شروط التجارة، وما إلى ذلك، التي لها عواقب مأساوية على

السلام وما يزلن ضحايا أشد انتهاكات حقوق الإنسان شناعة التي ترتكب خلال الصراعات المسلحة. وإننا، إذ نجدد التزامنا بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يتحتم علينا أن نترجم ذلك الالتزام إلى عمل ملموس.

ونذكر أن مناقشتنا في السنة الماضية ركزت على العنف القائم على أساس نوع الجنس. تدعوننا الرئاسة الرومانية الآن إلى النظر على نحو خاص في مشاركة النساء في عمليات السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. نحن على اقتناع بأن هذه العمليات لن تكون دائمة وفعالة إلا إذا أخذت في الحسبان منظورات ومصالح جميع الجهات الفاعلة، رجالا ونساء. لقد أثبتت النساء أن حضورهن يمكن أن يكون مبعثا لعملية للسلام وأن مشاركتهن مهمة جدا في ضمان السلام الدائم والأكثر أمنا.

في بلدي، الأرجنتين، كان الدور الذي أدته المنظمات النسوية، بما في ذلك أمهات بلازا دي مايو، خلال الديكتاتوريات العسكرية المشؤومة، بالغ الأهمية في جعل مجتمع الأرجنتين، وأيضا العالم، واعيين بالانتهاكات الخطيرة التي ارتكبت ضد حقوق الإنسان. وبعد ذلك، فور إرساء الديمقراطية واصلت جددات بلازا دي مايو بحثهن عن أطفال ولدوا في المعتقلات، وبلغ عددهم حتى اليوم مائة تقريبا.

ولذلك نعتقد أنه يجب علينا زيادة تفاعلنا مع المجتمع المدني في الميدان، بوسائل منها على نحو خاص العمل مع منظمات النساء لضمان مراعاتهن ليس فقط خلال المفاوضات في عملية السلام ولكن أيضا خلال صياغة التشريع وإنشاء مؤسسات وطنية جديدة.

ونخطط علما بتقرير الأمين العام (S/2005/636) الذي يتضمن خطة العمل لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في كل منظومة الأمم المتحدة، التي وضعت نتيجة عن طلب تقدم به مجلس الأمن. وإذ نضع نصب أعيننا أهمية ونطاق تلك

عمليات السلام، وأيضا لتبادل الخبرات بشأن مشاركة النساء في هذه العمليات.

ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا لمشاركة وكيل الأمين العام غوينو، والسيدة راتشيل ماينجا، المستشارة الخاصة للأمين العام للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، والسيدة نولين هيزر، المديرية التنفيذية من الجنوب التي ترأس صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، في المناقشة. ونحن ممتنون أيضا لحضور منظمات المجتمع المدني. كلها تتفق على حالة المرأة في العالم النامي، وتوفر مزيدا من المعلومات عن هذه الحالة. ولا بد لذلك من أن يشجعنا على أن نتذكر أن المكافحة لتحقيق التنمية هي أيضا كفاح باسم النساء، وأن المجموعات الضعيفة هي الضحايا الرئيسية للتخلف.

قبل خمس سنوات، حينما اتخذ المجلس القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) - وكان بلدي في ذلك الوقت عضوا في المجلس - شجعنا على المشاركة الأكبر من جانب النساء في ميدان السلام والأمن. واليوم نحن موقنون أن اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) كان معلما هاما في تاريخ مشاركة النساء في كل مراحل الصراع. والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) هو الإطار القانوني المناسب الذي يمكن للدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة من أن تزيد مشاركة النساء في هذا الميدان. بيد أننا نعرف أنه لسوء الحظ لا تزال فجوة واسعة قائمة بين الإطار القانوني وواقع التنفيذ.

هذه السنة نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). بعد اتخاذه بخمس سنوات يجب علينا أن نقر بأنه، على الرغم من أن موضوع المرأة في ميدان السلام والأمن أصبح محط أنظار أكبر ضمن منظومة الأمم المتحدة وأن سلسلة من التدابير قد اتخذت لجعل مشاركة المرأة أشد فعالية، لا تزال الفجوة الجنسانية قائمة، وهي فجوة يتعين علينا ردمها. النساء ما يزلن منخفضات التمثيل في عمليات

والعقبات التي تعترض طريق التنفيذ التام للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٥) تنشأ عن عدم استقرار حالات الصراع والافتقار إلى احترام حقوق الإنسان للنساء. والعامل الأخير يقع ضمن نطاق سلطة هيئات أخرى، من قبيل اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان ولجنة وضع المرأة التابعتين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بالوضع الاجتماعي والقانوني. وفي هذا الصدد ندعو الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها، وبخاصة تلك المتعهد بها، بخاصة وفقا لإعلان ومنهاج عمل بيجين والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعروفة ببيجين + ٥ (قرار الجمعية العامة، د-٢٣/٣). وكما قلت فإن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) هو الإطار لحماية حقوق المرأة في حالات الصراع. بيد أنه يعود أيضا بوضوح إلى سياق أوسع، وهو سياق احترام حقوق المرأة.

وأخيرا، على الرغم من أنني أدرك أن ذلك ليس الموضوع الرئيسي المعروض علينا اليوم، لا يمكننا إلا أن ندين أعمال العنف الجنسي التي قام بها موظفو الأمم المتحدة في الميدان. ونحن نقر، بوصفنا بلدا مساهما بقوات، بمسؤوليتنا عن تعليم وتدريب قواتنا. وأود أيضا أن أقول إن ثمة حاجة إلى بذل كل الجهود الوقائية وإلى الموقف الذي لا يبدي أي قدر من التسامح حيال المسؤولين عن ذلك العنف.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): أود

أن ابدأ ببيان بتقديم الشكر للوفد الروماني على عقده هذه الجلسة، مرة أخرى بتركيز اهتمام مجلس الأمن على الدور الذي لا غنى عنه للنساء في جميع الجهود الرامية إلى بناء السلام والأمن الدوليين وصورهما.

وأود أن أعرب عن تأييد وفدي للبيان الذي سيدي به في وقت لاحق الممثل الدائم للمملكة المتحدة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

المبادرة نعتقد أنه ينبغي للأمانة العامة أن تكمل المعلومات المفورة في تقرير الأمين العام بشكل تفاعلي يتضمن مشاركة جميع الدول الأعضاء.

وفي هذه السنة أعاد رؤساء الدول والحكومات ذكر التزامهم بالدور المزدوج للنساء في حالات الصراع المسلح، بوصفهن صانعات للسلام وضحايا العنف الذي ليس له تبرير البتة. ونتائج القمة العالمية سنة ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) تنص على إنشاء لجنة لبناء السلام تكون لها، في جملة أمور، ولاية تكثيف العمل مع المجتمع المدني ابتغاء جمع معلومات دقيقة عن الصراعات ومنع نشوب صراعات جديدة. ونأمل في أن تتفاعل اللجنة التي نحن بصدد إنشائها مع المجتمع المدني وأن تضع نصب عينها شواغل النساء في مختلف الميادين، حتى تستطيع النساء أن يساهمن على قدم المساواة مع الرجال في بناء السلام وفي تقرير المستقبل السياسي لبلدانهن.

ونحث مجلس الأمن على مواصلة بذل الجهود صوب التنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في الميدان. ومن هذه الجهود نقترح تعيين مستشارين فيما يتعلق بالشؤون الجنسانية في بعثات حفظ السلام، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الزيارات والبعثات الميدانية والحاجة إلى المحافظة على الاتصال بالمجتمع المدني، بخاصة مع المنظمات النسائية. وفي هذا الصدد، نود أن نشكر وفد الدانمرك على عقد جلسة صياغة أريا بشأن هذه المسألة.

ونحث مجلس الأمن أيضا على استرعاء انتباه الأمين العام إلى الحاجة إلى تعيين مزيد من النساء على مستوى صنع القرار، بما في ذلك مستوى ممثليه الخاصين. وأيضا ندعو الدول الأعضاء إلى ترشيح نساء لشغل مناصب كهذه. ونعتقد أنه ينبغي للمجلس، فضلا عن تنفيذ خطة عمل الأمانة العامة، أن ينشئ ما يشبه الآلية التي ترصد تنفيذ القرار بانتظام.

والمنظمات الإقليمية، وعلى الدول الأعضاء، فضلا عن المنظمات غير الحكومية. والدائمك مقتنعة بأن لجنة بناء السلام يمكن أن تضطلع بدور رئيسي في تحقيق ذلك. وغني عن القول إن أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٥) ستشكل مبادئ توجيهية هامة لعمل لجنة بناء السلام.

وبوصفنا دولا أعضاء، علينا أيضا التزام بتنفيذ القرار بأفضل الطرق وأكثرها فعالية. وفي حزيران/يونيه، أطلقت حكومة الدائمك خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٥). والدائمك ملتزمة التزاما صارما بتنفيذ جميع عناصر القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٥). ونجحت خطة العمل من التعاون المثمر بين وزارتي الخارجية والدفاع في الدائمك. وتحدد الخطة مجموعة من الإجراءات السياسية والعملية المرتبطة بسياسات خارجية ودفاعية وسياسات للتعاون الإنمائي، كل منها تحظى بأهمية متساوية لتنفيذ التوصيات الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٥).

ونرحب ترحيبا حار بخطة العمل على نطاق المنظومة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٥) التي قدمت هنا اليوم. وتستجيب خطة العمل للحاجة إلى المزيد من التنفيذ المنتظم للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٥) في جميع أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالصراع والى إجراء تنسيق أكبر في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة.

ويبين تقرير الأمين العام الحاجة إلى صياغة استراتيجيات وإجراءات وبرامج وتعزيز التعاون بين الوكالات. وتشعر الدائمك بالسرور بشكل خاص إذ تدرك أن الالتزام القوي والمحاسبة على أعلى مستوى في الأمم المتحدة تشكل أحد الأهداف. ومن الأهمية الحاسمة أن تظهر الأمم المتحدة - الآن وفي المستقبل - التزاما بخطة العمل على جميع المستويات.

تؤثر الصراعات المسلحة على النساء والرجال بطرق مختلفة. ويسبب الصدمة نطاق وطابع أعمال العنف المرتكبة ضد النساء والفتيات في حالات الصراع. ومن غير المقبول ومما يستوجب الشجب بقوة اللجوء المتعمد إلى الاغتصاب والاعتداء الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بوصفها أسلحة حرب.

والنساء ليست ضحايا فحسب. فالموارد التي في حوزة النساء موارد مذهلة. وفي العديد من الحالات تكون النساء المعيلات الوحيدات لأسرهن والحاميات لها - في أغلب الأحيان في ظل ظروف بالغة الصعوبة - في المجتمع المحلي أو في مخيمات اللاجئين أو كأشخاص مشردين داخليا. ولا بد أن تكون مشاركة النساء في صميم أي مبادرات لبناء السلام وجهود التعمير.

وتوضح التجربة أن مشاركة النساء في تسوية الصراعات ومفاوضات السلام تعجل بعملية السلام وتسهم في إيجاد حلول مستدامة. ولكن من الأهمية بمكان التشديد على أن المشاركة المبكرة للنساء في عملية السلام يمكن أن تنشئ منهاجا للمزيد من مشاركة النساء في تعمير وتنمية بلدانهم.

وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٥) قرار فريد. فهو يركز على الحاجة إلى حماية حقوق النساء. كما أنه يشدد على الحاجة إلى استخدام الموارد التي في حوزة النساء قبل الصراع وخلال له وبعده. وينطوي القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٥) على إمكانية كبيرة لأنه قرار شامل. ويتمثل التحدي في تحويل الأقوال إلى أفعال. وللأسف، فإن التحدي كبير اليوم مثلما كان قبل خمسة أعوام.

ولا بد من تحسين التنسيق بين مختلف الأطراف الفعالة المعنية وأدواتها وقدراتها المدنية والعسكرية. وينطبق ذلك على الأمم المتحدة، وعلى المنظمات المتعددة الأطراف

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على أخذكم زمام المبادرة وعقد هذه المناقشة اليوم.

في البداية، أود أن أقول إن قلب بلدي مع السيدة أونغ سان سوو كي التي منعت فترة أطول من اللازم من الاضطلاع بدورها الملائم في الإسهام في تحقيق السلام والديمقراطية في بلدها.

وتؤيد فرنسا تأييدا تاما البيان الذي سيدي به في وقت لاحق ممثل المملكة المتحدة بالنيابة عن رئاسة الاتحاد الأوروبي.

ما فتنتنا نقيم الحالة بعد خمسة أعوام من اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٥). ولن أدخل في تفاصيل كثيرة، ولكنني أود أن أركز على ثلاثة عناصر هامة.

يتعلق العنصر الأول بزيادة الوعي بعواقب الصراع ونتائجه على النساء اليوم. وشهد العالم كابوس الاضطهاد والمذابح التي ترتكب ضد الأشخاص لأهم ينتمون إلى أقلية عنصرية معينة. ونظرا للجوانب الجغرافية السياسية للصراع اليوم، نشهد النساء يعانين في أغلب الأحيان ويصبحن ضحايا بسبب كونهن نساء.

ثانيا، لقد غير القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٥) الطريقة التي ينظر بها المجلس إلى المسألة. فالنساء ضحايا ولكنهن أيضا مشاركات نشطات في عمليات تسوية الصراعات والتعمير.

ثالثا، تغير العمل اليومي للمجلس نتيجة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٥). واليوم، يؤخذ في الحسبان دور النساء حينما نضع الولايات لعمليات حفظ السلام وحينما نستمع للتقارير في المجلس وحينما نصوغ الأحكام ونحدد المعايير. وبالطبع ليس ذلك كافيا. ويجب أن نستمر في العمل، وأن نسرع، إن أمكن، بالعملية القائمة منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥

ويتضمن التقرير ١٢ مجالا للعمل، بما في ذلك النطاق الكامل للأنشطة قبل الصراع وخلالها وبعده. وتشكل مسألة الرد على الاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة التي ترتكبها قوات حفظ السلام وموظفو الأمم المتحدة الآخرون والموظفون المرتبطون بها وموظفو شركاء البعثة أحد مجالات العمل الرئيسية. ويجب وقف الاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة التي ترتكبها قوات حفظ السلام وموظفو الأمم المتحدة الآخرون. ونحن - الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها - بحاجة إلى أن نظهر عملا صارما وأن نحاكم المسؤولين، الذين لا ينتهكون ثقتنا فسحب، بل ثقة الذين أوفدوا لمساعدتهم وحمايتهم. ويتعين تنفيذ السياسة التي تقوم على عدم التهاون المطلق.

لقد كان القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٥)، حينما اتخذ، إنجازا كبيرا. ولكن القرار لن يفيد حقا النساء اللائي يعشن في الصراع إلا حينما تحدث التوصيات تأثيرا على جميع مجالات التدخل والتعاون. وكما هو الحال دائما في الأمم المتحدة، فإن التحدي الحقيقي يتمثل في المضي من النوايا الطيبة والعبارات القوية على الورق إلى إحراز نتائج ملموسة على أرض الواقع. وذلك الأمر دائما صعب، ولكنه ليس مستحيلا أبدا.

وتؤمن الدانمرك بأن خطط العمل الوطنية تشكل الخطوة الأولى على الطريق. وناشد الدول الأعضاء الأخرى أن تنظم جهودها وأن تطور خطط عمل وطنية لكفالة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٥). ويمكن لأعضاء مجلس الأمن أن يقودوا العمل وأن يقدموا مثالا يحتذى.

ولا يمكننا أن نحدث فرقا لملايين النساء في حالات الصراع إلا باتخاذ الإجراء اللازم. فلنتحمل المسؤولية بأنفسنا ونحوّل إلى واقع القرار بشأن النساء والسلام والأمن.

ومثلما فعل الآخرون، سأشير إلى لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان. ونعقد أن هذا المجلس سيضطلع بدور حاسم في كفالة كرامة المرأة. وفي رأينا أن اجتماع المجلس على أساس طارئ، عندما يستدعي الأمر، سيكون محوريا في معالجة الاحتياجات الخاصة بالمرأة في مجال حقوق الإنسان.

وسأشير بسرعة إلى أن تأييد اجتماع قمة أيلول/سبتمبر لمفهوم المسؤولية عن الحماية يشكل، إلى حد ما، تطورا رئيسيا في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وأود أن أختتم بياني بالقول إنني أصغيت بانتباه كبير، مثلما فعل زملائي الآخرون، إلى البيان الذي أدلى به السيد غينو والسيدة ماينجا والسيدة هايزر والسيدة نوري والسيدة داندي. كما نرحب بتبادل وجهات النظر المفيد جدا الذي قمنا به مع المنظمات غير الحكومية أثناء اجتماع صيغة آريا المعقود أول أمس، بمبادرة من الدانمرك. وأود أن أشكرهم جميعا على مساهمتهم الهامة. وبإمكانهم جميعا أن يعتمدوا على فرنسا في تطوير "الاستجابة على أساس القرار ١٣٢٥" في جميع المحافل التي نشارك فيها - سواء المحافل القائمة أو التي تنشأ فيما بعد.

السير إمبر جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم أيضا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان التي تؤيد هذا البيان.

بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أتقدم بشكري الخاص إلى المتكلمين الزوار على عروضهم القوية هذا الصباح وإليكم، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع. إن أحداثا مثل هذه تساعد على تأكيد أهمية هذا القرار التاريخي. لقد مرت خمس سنوات على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ولا يزال يترك أثرا على المستويات الإقليمية والوطنية والدولية. ولكن ذلك ليس، بأي حال من الأحوال،

(٢٠٠٠). واسمحوا لي أن أقترح بعض مسارات العمل، التي يتعين علينا اتباعها بشكل متزامن.

ينطوي المسار الأول على وضع استراتيجيات وطنية لتنفيذ ذلك القرار، وربما وضع خطة عمل إقليمية على غرار النموذج الذي وضعه الاتحاد الأوروبي. وعلى المستوى الوطني، اعتمدت فرنسا، من جانبها، قبل مجرد بضع سنوات ميثاقا للعمل الوطني حول المساواة. ونعتمزم، عندما نستعرض هذا الميثاق في عام ٢٠٠٧، أن ندرج فيه المزيد من الأحكام التفصيلية نتيجة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وفي المسار الثاني للعمل، يجب أن ندعم الجهود التي يبذلها الأمين العام لتنفيذ هذا القرار في منظومة الأمم المتحدة بكاملها. لقد استمعنا بانتباه كبير إلى السيدة ماينجا، فهي عرضت علينا خطة العمل التي وضعتها، والتي نعرب عن تأييدنا لها. وبطبيعة الحال، ينبغي متابعة تلك الخطة بشكل دوري على جميع المستويات، بما في ذلك في مجلس الأمن.

وبالانتقال إلى المسار الثالث للعمل، قلت من قبل إن عمل مجلس الأمن يتطور كل يوم؛ ولكن يجب أن يأتي هذا في صورة استجابة. إن هذه الاستجابة على أساس القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، إذا صح لي أن أقول ذلك، ستعكس في بعثة المجلس التي سيوفدها برئاسة السيد دلا سابلير إلى منطقة البحيرات الكبرى، والتي ستشمل حوارا منتظما مع المنظمات غير الحكومية المحلية التي تمثل المرأة. وبالمثل، حيث أننا سنكون في المنطقة التي يوجد فيها عدد كبير من عمليات حفظ السلام، فإن بعثة مجلس الأمن ستركز، بوجه خاص، على مسألة الاعتداءات الجنسية في عمليات حفظ السلام.

ومسار العمل الرابع، الذي تناوله عدد من المتكلمين السابقين هو، بالطبع، استخدام عملية الإصلاح المؤسسية الحالية للنهوض بالخطة التي وضعها القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

في رأينا، لا يمكن الوفاء بالالتزام القوي بمنع الصراعات وبناء السلام إلا عن طريق التزام قوي بضمان تمكين كل أعضاء المجتمع من الاضطلاع بدور نشط في عملية بناء السلام. ولذلك، فإنه لا يمكن ضمان وجود مجتمعات عادلة يسودها السلام، إلا بضمان الإشراف الكامل للمرأة في العملية السياسية.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي للجنة بناء السلام، كجزء من ولايتها، أن تضمن تمثيل المجموعات النسائية في عمليات السلام.

وينبغي أن تضمن اللجنة الاضطلاع بالعمل الذي يعزز نهجا أكثر اتساقا وأكثر تكاملا لبناء السلام، وأن تستفيد من المزايا التي توفرها الخبرة والمعرفة التي يمكن للمرأة أن تأتي بها إلى مائدة التفاوض، كما سمعنا صباح اليوم. وبالجمع بين عمليات حفظ السلام والشركاء الإنمائيين، يمكن للجنة أن تكفل أن يتم إحراز التقدم لدمج المسألة الجنسانية في العملية السياسية لبلد يمر في مرحلة ما بعد الصراع وأن التقدم لن يضيع فور انتهاء مرحلة ما بعد الصراع.

ثمة طريقة واحدة هامة يمكن للأمم المتحدة فيها أن تدعم حقوق المرأة في حالات ما بعد الصراع تتمثل في دعم الأنظمة القانونية التي تعترف بتلك الحقوق وتحميها. وهذا دور هام تؤديه وحدة مساعدة سيادة القانون الجديدة المقترحة. ويجدون الأمل أن تساعد الوحدة الأمم المتحدة لا في تكريس الاهتمام وتخصيص الموارد لتطبيق سيادة القانون فحسب، وإنما أيضا في كفالة حصول المرأة على العدالة والمشاركة في تحقيقها.

وينظر الاتحاد الأوروبي، بدوره، في عدد من التدابير لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ضمن سياستنا الأوروبية للأمن والدفاع. وتقر تلك التدابير بالدور الهام الذي تضطلع

تبريرا لحالة الرضا عن النفس، فهناك الكثير الذي يجب، بل ويمكن القيام به.

يسترعي القرار الانتباه إلى الدور المركزي الذي تضطلع به المرأة في حل الصراعات. لقد استمعنا مباشرة اليوم إلى عدد من المتكلمين في سرد مدى أهمية إشراف المرأة في جميع مراحل عملية السلام. وتساعد هذه المشاركة على ضمان الدعم الأوسع لعملية السلام نفسها، كما تريد من المشروعية وتساهم في بناء سلام شامل ومستدام.

إن المادة ٨ من ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تفرضان علينا التزاما بضمان مشاركة المرأة بالتساوي في العلاقات الدولية. ويُعد هذا الالتزام أمرا حاسما في التنفيذ الناجح للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولكن يجب أن نطبّق هذا الالتزام أيضا على جميع مستويات صنع القرار، الدولية والإقليمية والوطنية على حد سواء. وإذا ما نظرتم حول طاولة المجلس يمكنكم أن تستخلصوا بعض النتائج من هذا القول.

قبل شهر، أعاد زعمائنا التأكيد على أن "التقدم الذي تحرزته المرأة هو تقدم للجميع" (قرار الجمعية العامة ١/٦٠، الفقرة ٥٨)، وأكدوا من جديد التزامهم بالتنفيذ الكامل والفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وكما أشار الزملاء بالفعل، التزم الزعماء بإنشاء لجنة بناء السلام، التي توفر لنا الآن فرصة فريدة لإنشاء منظومة أمم متحدة قادرة على بناء السلام والحفاظ عليه. ويجب أن نجتمع بين هذه الالتزامات إذا أردنا أن نطور نهجا متسقا وشاملا لبناء السلام يضمن، في نفس الوقت، الانتقال السلس والثابت إلى مرحلة السلام بالمشاركة الكاملة من جميع الأطراف الفاعلة. ويجب أن تتمكّن المرأة من المشاركة في كل أنشطة بناء السلام والاستفادة منها.

المتحدة عاجزة عن العمل بمفردها. ولا يزال الكثير مما يتعين القيام به على الصعيد الوطني. ويجب على الدول الأعضاء أن تضطلع بالمسؤولية عن نجاح القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وأن تكفل إدماجه في سياساتها الوطنية وبرامجها التدريبية إذا ما أريد إحراز تقدم حقيقي.

إن دراسات المنظور الجنساني الواسعة الانتشار في جميع السياسات العامة والبرامج على الصعيدين الدولي والوطني تعد أيضا عاملا حاسما في الوقاية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ويشجع الاتحاد الأوروبي كل انتهاكات حقوق الإنسان وحقوق النساء والفتيات في حالات الصراع المسلح واستخدام الاستغلال والعنف والاعتداء الجنسي. ويحث الاتحاد الأوروبي على الامتناع الكامل وعلى الفور من جانب كل الأطراف عن ارتكاب هذه الأعمال. ويشدد الاتحاد الأوروبي على الحاجة إلى إنهاء الإفلات من العقاب على تلك الأعمال كجزء من نهج شامل للسعي إلى السلام وإلى تهينة بيئة أكثر أمنا واستدامة لمشاركة المرأة.

يحث القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الدول الأعضاء على وضع استراتيجياتها الوطنية للتنفيذ - وقد سمعنا الكثير عن ذلك هذا الصباح - لكفالة تعزيز القرار في السياسات المحلية، مثلا، عن طريق إدماج المنظور الجنساني في الأنظمة الحكومية وتوفير التدريب المناسب على مراعاة الأمور الجنسانية، بما في ذلك في العناصر المكونة للحكومة من جيش وشرطة وقطاع مدني.

يبدأ الآن عدد من بلدان الاتحاد الأوروبي في تناول الحاجة إلى تطوير خطط عملها الوطنية أو استراتيجياتها على الصعيد الوطني. وتلك الخطط والاستراتيجيات ستشجع الأخذ بنهج على نطاق المنظومة يربط بين الأعمال الإنمائية والإنسانية والدفاعية. وهذه الاستراتيجيات لن تكفل أن

به المرأة في النهوض بالسلام والأمن، وتساهم هذه التدابير في النهج العام للاتحاد الأوروبي للمنظور الجنساني، وتعتبر خطوة صوب اندماج منهجي أكثر للمنظور الجنساني في العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي.

وتتضمن التدابير الإقرار بالحاجة إلى تحسين التوازن بين الجنسين في عمليات تنفيذ بموجب السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، والنهوض بدور المرأة في بناء السلام، وزيادة الحوار مع المجموعات النسوية المحلية والدولية، وحماية النساء والفتيات المتأثرات بالصراع وتوفير التدريب لموظفي الاتحاد الأوروبي بشأن القضايا الجنسانية وزيادة الوعي، وبخاصة للذين يشاركون في عمليات الاتحاد الأوروبي لإدارة الأزمات.

ويعمل الاتحاد الأوروبي أيضا ضمن إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (المنظمة) لتعزيز قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وسيقوم المجلس الوزاري للمنظمة بالنظر في مشروع قرار عن المرأة ومنع الصراع وإدارة الأزمات والإعمار في ما بعد الصراع في كانون الأول/ديسمبر. وستستخدم المنظمة القرار للبناء على قرارها لعام ٢٠٠٤ لوضع خطة عمل لتعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيزه. وهذا يلزم أمانة المنظمة بأن تطور استراتيجيات إضافية لزيادة عدد النساء في أمانة المنظمة ومؤسساتها وبعثاتها الميدانية. ويتجلى هنا، سيدي، اتساق مع ما فتئت رئاستكم تقوله عن العلاقات مع المنظمات الإقليمية. فالأمور كلها تتصل معا بصورة منطقية.

ونرحب بخطة عمل منظومة الأمم المتحدة الواسعة التي وضعها الأمين العام، والتي ستساعدنا جميعا في كفالة إيلاء اهتمام أكبر للمنظورات الجنسانية في الوقاية من الصراع وأنشطة حفظ السلام. وإذا نتحرك صوب التنفيذ، يظل التنسيق داخل الأمم المتحدة عاملا رئيسيا. لكن الأمم

لذا فيأني أعرب، باسم المجلس، عن ترحيبنا الحار
بنايبة وزير خارجية إيطاليا، وأدعوها إلى شغل مقعد على
طاولة المجلس والإدلاء ببيائها.

السيدة بونيفير (إيطاليا) (تكلمت بالانكليزية): إنه
لشرف عظيم لي أن أحضر هنا اليوم لمناقشة أثر الصراعات
على النساء والفتيات والدور الرئيسي الذي يمكن أن
يضطلعن به في عملية السلام.

اسمحوا لي أن أقول أولا إن إيطاليا تؤيد البيان الذي
أدلت به المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما.

إن النساء ضحايا منتقاة بطريقة لا مثيل لها لحروب
معاصرة. وأكثر صراعات اليوم هي صراعات داخلية بصورة
أساسية، تفضي إلى فوضى سياسية واقتصادية وانعدام أمن
الإنسان ومعاناة فظيعة للسكان المدنيين كافة. والمجموعات
الإجرامية التي لا كايح لها تنتعش في مثل هذه البيئة. وتلك
العناصر، بمجموعها، تجعل المرأة ضعيفة بصورة خاصة.
والواقع أن الفظائع تستخدم ضد المرأة كتنكيك حربي في
عدد متزايد من الحالات.

هذه بالطبع حقائق معروفة تماما، ولقد اتخذت الأمم
المتحدة خطوات لمكافحة مثل هذه الأنماط، بدءاً بقرار مجلس
الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ومؤخرا أحدث تقرير للأمم العام
عن المرأة والسلام والأمن، الصادر في ١٠ تشرين الأول/
أكتوبر (S/2005/636). وتحدد خطة عمل التقرير ١٢ مجالا
للعمل، والمبينة في المرفق الطويل للتقرير، والذي يشير إلى
إستراتيجيات وخطوات ملموسة وأطراف فاعلة وجداول
زمنية.

علاوة على ذلك، إعلان خطة عمل الجمعية العامة
بشأن موضوع "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" (قرار الجمعية
العامة د١ - ٢/٢٣ و د١ - ٣/٢٣) يقر بأن أثر الصراع

تملك الدول الأعضاء هجا متسقا بين الحكومات للقرار
١٣٢٥ (٢٠٠٠) فحسب، وإنما تقدم أيضا معيارا يمكن
بموجبه قياس سياسات الحكومة. ويمكنها أن تقدم كذلك
وسيلة مفيدة لتعريف وتجاوز الحواجز القائمة أمام التنفيذ
التام للقرار.

إن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لا يقل أهمية اليوم
عما كان عليه قبل خمس سنوات - بل ربما ازداد أهمية.
يجب علينا أن نفي هذا القرار حقه، ونكفل أن تكون المرأة
مشاركا كاملا ومتساويا في عمليات السلام، وعن طريق
ذلك نخلق سلاما مستداما.

ويتمثل العنصر الضروري الآخر من القرار في أن
نعترف بدور المرأة في الصراع وما تعاني منه ولماذا تعاني، في
مرحلة ما بعد الصراع. ويجب علينا أن نولي تلك المشاكل
اهتماما خاصا، وأن نبي أيضا حق المرأة في المشاركة في بناء
السلام.

وكما جرى تبيانه بجلاء اليوم، يجب على المجتمع
المدني والأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تواصل عملها معا
لكفالة التنفيذ التام للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على جميع
الصعد. ويوضح البيان الرئاسي المقترح اعتماده اليوم التزامنا
بمبادئ القرار. ويجب علينا أن نتأكد من وفائنا بذلك
الالتزام. وعلينا أن نشدد تشديدا كبيرا على تنفيذ أحكام
القرار وأن نكفل، بصفتنا ممثلين عن الأمم المتحدة، أن
نتصدى لمشاكل سوء السلوك، وبخاصة الاعتداء الجنسي
الذي يرتكبه الأفراد الموجودون فعلا في الميدان في بعثات
الأمم المتحدة لحفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأعتبر أن المجلس يوافق
على دعوة السيدة مارغريتا بونيفير، نايبة وزير خارجية
إيطاليا، للمشاركة في مناقشة المجلس.

للأسف الشديد، فإن لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وجه امرأة. علاوة على ذلك، مئات الآلاف من النساء اللائي مازن في مخيمات اللاجئين يواجهن تهديدات خطيرة لسلامتهن أو يُمنعن بالقوة من المشاركة في النشاط السياسي.

أود الآن أن أوجه إشادة إلى أونغ سان سو كي، زعيمة حركة مناصرة للديمقراطية في بورما وحائزة على جائزة نوبل للسلام. وتحل في هذا الأسبوع الذكرى السنوية العاشرة لعزلها شبه التام تحت الإقامة الجبرية في منزلها. وجريمتها الوحيدة، بعد الفوز بالانتخابات الوطنية عام ١٩٩٠، هي العمل على إرساء الديمقراطية في بلدها وتحرير شعبها وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية. إن إطلاق سراحها الفوري ذو أهمية قصوى لاستعادة المناخ الإيجابي للمصالحة الوطنية.

والنساء ليست مجرد ضحايا للصراعات المسلحة. فالنساء أيضا مقاتلات وزعيمات ومفاوضات وصانعات سلام وحفظة سلام وناشطات. لذلك فإن حرمان هؤلاء النساء من حقوقهن الإنسانية الأساسية عقبة رئيسية أمام عملية التعمير. وقرار مجلس الأمن الذي ذكرناه من قبل يقر رسميا بدورهن الحاسم في منع نشوب الصراعات وإدارتها وحسمها على الصعيد الوطني والإقليمية والدولية.

إن قدرات النساء في مرحلة التعمير واضحة تماما في العراق، على سبيل المثال. فلقد كافحت النساء هناك طوال عقود لاكتساب حقوقهن - في التصويت والعمل والاكتماء والتعليم حسب اختيارهن. والذي يحتاجهن الآن هي الضمانات بأنه لن يتم إقصاؤهن عن عملية إرساء الديمقراطية التي أسهمن فيها كثيرا ولديهن الكثير مما يسهمن به. ولهذا بدأت إيطاليا للتو برنامجا تدريبييا طموحا جدا للعراقيات المهنيات.

المسلح في الرجل يختلف عن أثره في المرأة، مما يجعل النهج الجنساني ضروري تماما عند إنفاذ حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي. ولقد أحرز تقدم تاريخي كبير في بيان للمحكمة الجنائية الدولية يعرّف العنف الجنسي ضد المرأة بوصفه أداة متعمدة للحرب، ويُعامل هذا العنف في حالاته البالغة الوحشية بوصفه جريمة ضد الإنسانية.

من المؤكد أن للنساء دورا رئيسيا في صنع السلام وبناء السلام. ولذلك ينبغي اتخاذ نهج أكثر نظامية تجاه تعميم مراعاة المنظور الجنساني في هاتين العمليتين. وينبغي وضع قواعد توجيهية عملية على أساس الدروس المستفادة وأن تبين كيفية تشجيع المشاركة الكاملة والنشطة للمرأة في إعادة بناء المؤسسات والمجتمع. وينبغي حث الدول على وضع قوائم وطنية لمرشحات محتملات المناصب في مجالي منع نشوب الصراعات والإصلاح بعد الصراع.

وفي دارفور، في السودان، العنف القائم على نوع الجنس، مثل الاغتصاب وتشويه الأعضاء الجنسية على نطاق جماعي، هو وسيلة شائعة لاقتلاع مجتمعات ريفية من جذورها. وفي تشاد، قرب الحدود السودانية، النساء والفتيات الهاربات من العنف في دارفور يتعرضن لخطر الاعتداء والاغتصاب من المدنيين أو أعضاء الميليشيات وهن يباشرن المهام اليومية مثل جمع الماء أو الوقود أو علف الحيوانات. وينبغي عدم إساءة فهم ذلك، فهذه الأعمال جرائم ضد الإنسانية، وينبغي تصنيفها على هذا الأساس. ولذلك ناشد بقوة حكومة السودان أن تفعل كل ما في وسعها لحل الأزمة الإنسانية في دارفور. وإنهاء أعمال القتال لا يُترجم دائما إلى إنهاء العنف. فلقد أبلغت نساء في حالات ما بعد الصراع عن حوادث اغتصاب واعتداءات جنسية واتجار بهن. وعادة ما تعاني الناجيات من صدمات نفسية وإصابات جسدية دائمة ومخاطر صحية طويلة الأجل، خاصة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وكما تعلمنا جميعا

فيها على قدم المساواة وأن يتم قانونياً تمكينهن من التصويت وترشيح أنفسهن للانتخابات على حد سواء.

وهنا أيضاً فان التجربة الأفغانية منيرة. فخلال عمليتين انتخابيتين متتاليتين - الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٤ والانتخابات البرلمانية مؤخرًا في عام ٢٠٠٥ - أظهرت المرأة الأفغانية وعيها السياسي من خلال خروجها بأعداد هائلة إلى صناديق الاقتراع وممارسة الحق الذي لم تعرفه أبداً من قبل. وبذلك تكون قد حطمت التقاليد القبلية - التي احتجرت المرأة في المنزل بينما كان الرجال وحدهم يشاركون في العمل السياسي - وتلقفن بكل شغف فرصة الانخراط المباشر في إقامة الدولة الديمقراطية.

ختاماً - لا يمكن التشديد بالقدر الكافي على العلاقة القوية القائمة بين أية عملية سلام ومنح المرأة الحقوق الإنسانية الكاملة - الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية. وتقرير الأمين العام هو في الحقيقة مثال للتقدم الجاري إحرازه حالياً في هذا المجال. وتؤيد إيطاليا هذا التقرير بالكامل وستواصل دعم الممثلين الوطنيين وأعضاء المجتمع المدني، وكل أصحاب المصلحة الدوليين الذين يعملون اليوم في المناطق المتبلية بأزمات، والذين يعملون في نهاية المطاف، مثلنا، من أجل تحسين حياة المرأة.

السيد فال (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): تعرب البرازيل عن ترحيبها بمبادرة الرئاسة الرومانية إلى عقد هذه الجلسة المفتوحة عن المرأة والسلام والأمن. وهذه مناسبة ملائمة وجيدة التوقيت لمناقشة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بعد خمس سنوات من اعتماد نص بالغ الأهمية. ونضم صوتنا إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن تقديرنا للمتكلمين المرموقين لبيانات التي أدلوا بها.

وتوضح أهمية التنفيذ الكامل والفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥

تثبت تجربة الإتحاد الأوروبي الأهمية الحاسمة لإشراك الموظفات في مجمل عملية السلام. فالوجود المتزايد للنساء في العناصر المدنية والعسكرية وعناصر الشرطة في حفظ السلام في يوغسلافيا السابقة وأفغانستان، على سبيل المثال، حسّن العلاقات كثيراً مع المجتمعات المحلية وسهّل الاتصالات مع أكثر الفئات ضعفاً - أي النساء والأطفال.

وتوحي تجربتي الشخصية بأنه يمكن تحقيق دور أكثر استباقية للمرأة في حالات الطوارئ بشكل أفضل عندما نتخذ نهجاً شاملاً. هذا ما شهدته شخصياً في أفغانستان، حيث تقوم إيطاليا، كما يعلم الأعضاء، بدور البلد القائد في إصلاح الجهاز القضائي، وحيث نولي أهمية خاصة للمشاريع والأنشطة التي تكفل الحقوق الأساسية للمرأة.

ولعل التحدي الأكبر لنا هو أن نضمن أن جميع البرامج القانونية والقضائية الرئيسية تشجع تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين والمنظور الجنساني، وأنها تنفذ بالفعل النهج المنبثق عن مؤتمر العدالة بين الجنسين في حالات ما بعد الصراع الذي عقده صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وذلك هدف نجتهد لتحقيقه من خلال العمل بشكل وثيق مع وزارة شؤون المرأة في أفغانستان، ولجنة أفغانستان المستقلة لحقوق الإنسان، وجمعيات الأفغانيات المهنيات. كما أننا نضع الآن استراتيجية لإنشاء مراكز للمساعدة القانونية تسمح للمرأة بممارسة حقوقها الأساسية. ولضمان الملكية الأفغانية لهذه العملية، طُلب من الإدارة القانونية في وزارة شؤون المرأة - التي تم تعزيزها عبر أنشطة لبناء القدرات - أن تؤدي دوراً أساسياً.

أخيراً وليس آخراً، يجب أن تشارك النساء بالكامل في انتخابات ما بعد الحروب، التي هي محطة أساسية في مرحلة التعمير. لذلك يجب أن تتمكن النساء من المشاركة

ومسألة الإيذاء والاستغلال الجنسيين من جانب جميع فئات الأفراد في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة مثيرة أيضا للقلق. ولا بد لنا من أن ندين بأشد العبارات جميع أعمال سوء السلوك الجنسي وأن نطبق مدونات قواعد السلوك والإجراءات التأديبية تطبيقا كاملا لكي نحول دون وقوع هذه الأعمال ثانية ونكفل المساءلة الكاملة. ونؤيد التدابير التي تتخذها إدارة عمليات حفظ السلام فيما يتعلق بهذه المسألة. ولمواجهة هذه التحديات التي تواجه السلام والأمن وغيرها من التحديات المتعلقة بنوع الجنس، يجب الأخذ باستراتيجيات شاملة، ويجب الوصول إلى أهداف ملموسة.

ويعرب وفدي عن امتنانه للأمين العام لتقديمه للمجلس خطة عمل (S/2005/636) ترمي إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في أرجاء منظومة الأمم المتحدة. ويمكن بالتأكيد تكثيف المبادرات الرامية للتوسع ليس فقط في تدريب المنظمات النسائية، وإنما أيضا أفراد حفظ السلام وبناء القدرات. ونسلم أيضا بأهمية تحديد المرشحات للمناصب الرئيسية ومناصب صنع القرار، بما في ذلك مناصب الممثلات الخاصات والمبعوثات، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتوزيع الجغرافي العادل. ويشير تقرير الأمين العام أيضا إلى ضرورة زيادة الدعم المالي لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بما في ذلك عن طريق الموارد الخارجة عن الميزانية.

إضافة إلى ذلك، تعد مساهمة المجتمع المدني، وخاصة المنظمات النسائية، أساسية في هذه العملية. وبغض النظر عن التفاعل مع المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والإقليمي، هناك اتصالات غير رسمية متزايدة بين المجلس ومنظمات المجتمع المدني. وفي هذا الصدد، نشكر الدانرك على تنظيمها اجتماع لصيغة آريا ساعد على التحضير لهذه المناقشة.

(القرار ١/٦٠). ويلزم أن نواصل بذل الجهود الدؤوبة لتمكين المرأة من القيام بدورها في مختلف أفرع أنشطة السلام والأمن التي تضطلع بها الأمم المتحدة، بدءا من منع نشوب الصراعات إلى إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع.

وقد تناول مجلس الأمن على مدى فترة السنوات الخمس السابقة المسائل المتعلقة بنوع الجنس، ليس في مناقشاته المواضيعية الدورية فحسب، وإنما أيضا في معالجته حالات تتعلق ببلدان محددة. وقد أحرز شيء من التقدم في دمج منظورات نوع الجنس في عمليات حفظ السلام، وانطوى ذلك على آثار عملية بالنسبة للنظام.

ومع التسليم بالمساهمات التي لا غنى عنها للنساء بوصفهن من صناع السلام وبناءة السلام في كثير من السياقات، يواجهنا واقع يتمثل في نقص تمثيل المرأة في عمليات السلام بصفة عامة. ويجب لذلك أن نعمل على التغيير لكي نكفل مشاركة الإناث بشكل كامل، أو على الأقل بمعدل أكبر، في صنع القرار، ليس فقط في مفاوضات وقف إطلاق النار، بل في العمليات الانتقالية أيضا.

وينبغي التصدي للاحتياجات الخاصة بالمرأة والفتاة في إجراءات مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفيما يتعلق بالعدالة في فترات الانتقال، يمكن للأمم المتحدة أن تعمل عن كثب مع السلطات الوطنية في إقامة برامج رامية إلى كفالة مساءلة من يرتكبون انتهاكات لحقوق الإنسان، بما فيها العنف القائم على نوع الجنس.

وفي هذا الصدد، من المثير للأسف العميق أن المرأة ما زالت تعاني الآثار الخطيرة في الصراعات. والممارسة الوضعية والمتكررة للعنف القائم على نوع الجنس، خاصة الاغتصاب وغيره من أشكال الإيذاء الجنسي، هي من أسوأ التحديات التي تواجهنا فيما يتعلق بالحماية.

مستوى القاعدة لتعزيز السلام، فإن إمكانيات وصولهن إلى العملية الرسمية ما زالت محدودة. لماذا؟ يتمثل أحد الأسباب فيما نعتقد في أن الجهات الفاعلة المعنية لم تكتسب بعد الفهم الكافي لمزايا إشراك المرأة في مفاوضات السلام والنتائج العملية التي يمكن أن يحدثها هذا الإشراك. وبمشاركة المرأة على مائدة التفاوض، سوف نكون قادرين على إدماج احتياجات المرأة ومنظوراتها في اتفاقات وتسوية السلام. وبذلك نستطيع أن نكفل اضطلاع المرأة بدورها المحوري في عمليات حفظ السلام وبناء السلام التالية وفي مجتمع ما بعد انتهاء الصراع.

وفي عملية السلام في بوروندي، كما رأينا في الفيديو، التي يشكر عليها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، نظمت أكثر من ٥٠ امرأة أنفسهن وقدمن توصيات لمفاوضات السلام. ووردت ثلاث وعشرون من تلك التوصيات في اتفاق السلام النهائي، الذي تضمن اعترافا قويا بحقوقية حقوق المرأة. وفي أفغانستان، كانت ٩٥ امرأة بين الـ ٥٠٢ مندوبة اللواتي شاركن في اللويا جيرغا الدستورية، مسهومات ولا شك في إدراج شرط لضمان المساواة في الحقوق والواجبات للرجل والمرأة أمام القانون في أول دستور للبلاد بعد ذهاب الطالبان.

وبالإشارة إلى أفضل الممارسات والدروس المستفادة المذكورة، يجب أن نواصل الدعوة بفعالية للاعتراف بأهمية الأدوار التي تقوم بها المرأة في جميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن.

وللنجاح في بناء السلام، بما فيه المرحلة المبديّة للتنمية وإعادة الإعمار، لا غنى عن جهود الاعتماد على النفس والإمساك بناصية الأمور. ولكي نمي جهود الاعتماد على النفس والإمساك بالدفة على الصعيد المحلي هذه ونكفل

أما عن الرقابة الحكومية الدولية، فلا يملك الإنسان أن يغفل إمكانية التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بموجب المادة ٦٥ من الميثاق. ويمكن للجنة بناء السلام أن تسهم في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وستفيد من مهارات المرأة ومنظوراتها في عمليات بناء السلام.

وأخيرا، يشير تقرير فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن، المعنون "من المحلية إلى العالمية: السلام في خدمة المرأة"، إلى أنه عندما تستبعد النساء من مفاوضات السلام ومبادرات حفظ السلام، فسوف لن يكون السلام بالتأكيد في خدمة المرأة.

ويلزم أن يكفل مجلس الأمن مواصلة إدراج الشواغل المتعلقة بنوع الجنس في ولايات حفظ السلام الجديدة. وبذلك سنعزيز التزامنا بتعميم منظور نوع الجنس، ونحدد مرة ثانية تأكيدنا دور المرأة الأساسي في منع نشوب الصراعات وحلها وفي بناء السلام.

السيد كيتاكا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتنان وفدي للرئاسة الرومانية لتنظيمها هذه المناقشة المفتوحة. كما أود أن أشكر المتكلمين الخمس في بداية هذه الجلسة على بيانهم ذات الرؤية النافذة وعلى ما قدموه من معلومات مباشرة.

وترى اليابان من المهم أن نكفل مشاركة المرأة في جميع الجهود المبذولة لصون السلام والأمن، من حفظ السلام إلى بناء السلام. وفي هذا الصدد، نرحب بالوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي أبرزت بحق تلك النقطة. كما نرحب بقرار إنشاء لجنة بناء السلام وتنتقل إلى مساهمة اللجنة في هذا المجال.

إن المرأة معنية بالكيفية التي تدار بها حاليا عملية حفظ السلام. فبينما تكون النساء كثيرا التنظيمات على

ضمان الفعالية لجهودهم من خلال مراعاة عدم الازدواجية مع عمل غيرهم في مخططات مماثلة، كمستشاري حماية الأطفال مثلاً.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): أود بادئ ذي بدء أن أشكركم، السيد الرئيس، على مبادرتكم إلى عقد هذه الجلسة. وأشكر الأمين العام، السيد كوفي عنان، على تقريره بشأن خطة العمل على مستوى المنظومة (S/2005/636). ونتقدم بالشكر أيضاً إلى وكيل الأمين العام جان - ماري غينو، والسيدة راشيل ماينجا، والسيدة نولين هايذر، وغيرهم من المشاركين في العروض التي قدمت هذا الصباح.

إن الأمين العام يقدم في تقريره العديد من التوصيات العملية لتعزيز تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من جانب منظومة الأمم المتحدة. ونرحب بتوصياته ونعرب عن أملنا في تنفيذها بشكل فعال.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وكذلك الذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر العالمي الرابع بشأن المرأة المنعقد في بيجين. وكلتا المناسبتين تصفيان أهمية خاصة على هذا الحوار المفتوح بشأن قضية المرأة والسلام والأمن.

لقد اتخذ مجلس الأمن قبل خمسة أعوام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي ركز على اهتمام المجتمع الدولي بقضية المرأة والصراع المسلح ووجه جهود تشجيع المساواة بين الجنسين، وحماية حقوق المرأة، وتوسيع نطاق الدور الذي تؤديه المرأة. وخلال السنوات الخمس الماضية، تحقق الكثير من التقدم في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بفضل جهود الأمانة العامة، وعمليات حفظ السلام ذات الصلة، ومستشار الأمين العام الخاص لشؤون نوع الجنس والنهوض بالمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للمرأة، والدول الأعضاء. ويعلق المجتمع الدولي الآن

اشترك المرأة في العملية، يلزم توفير الحماية للمرأة وتمكينها. فالحماية والتمكين هما العنصران المحوريان للأمن الإنساني.

في هذه الظروف، اسمحوا لي بأن أقدم مثلاً موجزاً لما تفعله اليابان على أرض الواقع استناداً إلى هذا المفهوم. في القلبين، من خلال مصرف اليابان للتعاون الدولي، تمد اليابان يد المساعدة لبرامج التنمية المجتمعية ومشاريع البنية التحتية الإقليمية. وفي هذه المشاريع، تمسك الجماعات المجتمعية المستمدة من السكان المحليين بزمام القيادة في إعداد مختلف جوانب البرامج وتنفيذها. والسمة الفريدة في هذه المشاريع هي إيلاء الأولوية فيما يتعلق بالمشاركة في هذه الأفرقة المجتمعية للأرامل اللواتي فقدن أزواجهن في الصراع. ونعتقد أن هذه المشاريع ستساعد المرأة على اكتساب الثقة وتمكينها لتولي دور المساهم الرئيسي في التنمية وإعادة البناء، وبالتالي في السلام المستدام.

وأخيراً، ترحب اليابان بخطة العمل على مستوى المنظومة المقدمة من الأمين العام لتنفيذ القرار. وسنقوم بدراسة تفصيلية للخطة لاحقاً، ولكني أود أن أبدي بعض الملاحظات الأولية عليها.

أولاً، إن أحد الأسباب الرئيسية لسوء السلوك الجنسي المتصل بأفراد حفظ السلام يعزى إلى قلة التدريب من جانب البلدان المساهمة بقوات. وفي رأي وفدي أن هذا المنظور أيضاً ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار لدى صياغة خطة العمل.

ثانياً، إننا نرحب بتعيين مستشارين لشؤون نوع الجنس في عمليات حفظ السلام وتوسيع نطاق مسؤولياتهم، ونعتقد أن من الضروري تقييم مدى حسن أدائهم لوظائفهم، وما إذا كان هيكل حفظ السلام، بما في ذلك المستويات الرفيعة، يعبر اهتماماً كافياً لهؤلاء المستشارين وعملهم. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لدى تعيين المستشارين

الأساسية للصراعات المسلحة على مختلف أشكالها وهي أيضا الشريك الذي لا غنى عنه في تسوية أي صراع. إن توثق المرأة القوي إلى السلام يمكنها من أداء دور هام في الترويج لعمليات السلام.

رابعا، ينبغي إعداد ملخص للتجارب الناجحة في حماية المرأة بغية مشاطرتها والقيام بمثلاتها بشكل نشط. وينبغي بذل الجهود لتعميق الوعي بالحاجة إلى حماية حقوق المرأة ولضمان ترجمة الأقوال إلى أفعال.

خامسا، ينبغي التنسيق الفعال للأعمال التي تقوم بها الهيئات ذات الصلة في هذا الميدان. وينبغي تشجيع جميع الأطراف على اتخاذ خطوات نابعة من العمل الجماعي وبذل كل جهد ممكن لتحقيق أفضل النتائج. إن أجهزة كالجريمة العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ما فتئت تنظر في قضايا المرأة منذ سنوات كثيرة وتكونت لديها خبرات غنية يمكنها أن تقدمها. وينبغي لمجلس الأمن أن ينسق أنشطته مع أنشطتها.

لقد أدت المرأة دورا هاما - وفي الحقيقة لا بديل له - في تشكيل الحضارة الإنسانية والنهوض بالتنمية الاجتماعية. وتقدم المرأة هو تقدم للبشرية بأسرها. ويقول المثل الصيني الشائع إن المرأة تحمل نصف السماء. ونأمل أنه من خلال جهودنا المشتركة ستوقف الأمهات والزوجات والفتيات عن ذرف الدموع بسبب ويلات الحرب وأن جميع شقيقاتنا في العالم أجمع سينعمن بحياة سعيدة يسودها السلام. ونؤمن بأنه حينذاك سيكون عالمنا مكانا أكثر إشراقا وجمالا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد بقي عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.

أهمية أكبر على دور المرأة في تسوية الصراعات المسلحة، وأقرت إدارة عمليات حفظ السلام ولاية أكدت فيها أن تحسين حماية المرأة مكون بالغ الأهمية في العمل اليومي لعمليات حفظ السلام. وتم تعيين المستشارين لشؤون نوع الجنس في المقر وفي العديد من عمليات حفظ السلام.

وفي الاجتماع العام الرفيع المستوى الأخير للجمعية العامة، شدد زعماء العالم مرة أخرى على أهمية دور المرأة في منع نشوب الصراعات وتسويتها وفي بناء السلام، وأكدوا من جديد على التزامهم بالتنفيذ الكامل والفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

والآن، بعد مرور خمسة أعوام، عندما ننظر إلى الطريق الذي قطعناه وإلى الدرب الممتد أمامنا، فإننا ندرك أنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به من أجل بلوغ أهداف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

أولا، يجب أن نسعى إلى القضاء على الأسباب الجذرية للصراعات المسلحة وأن نعزز نظام منع نشوب الصراعات والإنذار المبكر من أجل تهيئة بيئة مؤاتية لحماية المرأة من الأذى الناجم عن الحروب.

ثانيا، يجب إنزال عقوبات أقسى بمركبي جرائم الاعتداء الجنسي، وإجراء تحقيق أكثر جدية في العنف ضد المرأة وتقديم المرتكبين إلى العدالة. ويجب أن تستمر عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في اتباع سياسة عدم التسامح المطلق لضمان الامتثال الصارم للقواعد والوفاء بالمعايير.

ثالثا، ينبغي تشجيع المرأة على المشاركة في عمليات السلام في جميع مراحلها. ومن الضروري بشكل خاص كفالة أن يكون لها سلطة لاتخاذ القرار لكي تنعكس الاحتياجات الخاصة للمرأة ودورها في العمليات المتعلقة بالصراع ومرحلة ما بعد الصراع. إن المرأة هي الضحية

